مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2022/09/07م
تاريخ القبول: 2022/11/22م

القوانين في النحو لعز الدين، ابن جماعة، محمد بن أبي بكر، (ت: 819هـ) دراسة وتحقيقًا

د. عبدالعزيز بن عبد الرحمن المحسن*
a.mohsan1401@gmail.com

ملخص:

يعنى البحث بدراسة وتحقيق مخطوط عنوانه: (القوانين في النحو)، لأحد علماء القرن التاسع، وهو عز الدين، ابن جماعة، وقد نص في المقدمة على أنه أراد به اختصار كتاب التسهيل لابن مالك. وقد حققتُ هذا المخطوط على نسخته الوحيدة وفق طرق التحقيق المعروفة، وقدمت لهذا التحقيق بتمهيد ذكرت فيه كتاب التسهيل، قيمتَه وأثرَه، ثم جعلت قسمًا للدراسة اشتمل على ترجمة موجزة لابن جماعة، ودراسة كتابه (القوانين في النحو) مبينًا فيها منهجه في الاختصار، يعقبهما تقويم، ثم توثيق نسبة المخطوطة لصاحبها، ووصفها، وعملي في التحقيق. وبعد النص المحقق ختمت البحث بذكر نتائج، أهمها: بيان الشخصية النحوية لابن جماعة، وعنايته باختصار النحو وتقريبه، وأنه صاحب مؤلفات كثيرة تحتاج المكتبة العربية إلى تحقيقها وإبرازها. كما أوصيت بجمع استدراكاته اللغوية في مؤلفاته المتفرقة ودراستها.

الكلمات المفتاحية: النحو، التسهيل، ابن مالك، ابن جماعة، اختصار.

* أستاذ النحو والصرف المساعد- قسم اللغة العربية- كلية التربية بالمجمعة- جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: المحسن، عبدالعزيز بن عبد الرحمن، القوانين في النحو لعز الدين، ابن جماعة، محمد بن أبي بكر، (ت: 819هـ) - دراسة وتحقيقًا، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع1، 2023: 179-225.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i1.1425

OPEN ACCESS
Received: 07-09-2022
Accepted: 22-11-2022

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

"Rules in Grammar" by Ezz Addin Muhammad bin Abi Bakr Ibn Jamaa (d. 819 AH): A Study and Investigation

Dr. Abdulaziz Bin Abdulrahman Al-Mohsen *

a.mohsan1401@gmail.com

Abstract:

This research study examines a manuscript titled "Rules in Grammar" authored by Ezz Addin Ibn Jamaa, a scholar from the ninth century. The manuscript aims to summarize the book of "altasheel" by Ibn Malik. The researcher verified the authenticity of the manuscript's only copy using established investigative methods. The investigation is presented with a preface discussing the value and impact of the book of "altasheel," followed by a section on the study that includes a brief translation of Ibn Jamaa's work and an analysis of his summarization approach in "Rules in Grammar." The investigation also documents the manuscript's attribution to its owner and provides a description of the researcher's work. The research concludes with an evaluation of the results, which highlight the grammatical personality of Ibn Jamaa, his interest in summarizing and approximating grammar, and his authorship of many books that require further investigation and highlighting in the Arab library. The researcher recommends collecting and studying Ibn Jamaa's linguistic reflections in his various works.

Keywords: Grammar, "altasheel", Ibn Malik, Ibn Jamaa, Summarization.

* An Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language, Faculty of Education in Majmaah, Majmaah University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Mohsen, Abdulaziz Bin Abdulrahman, "Rules in Grammar" by Ezz Addin Muhammad bin Abi Bakr Ibn Jamaa (d. 819 AH): A Study and Investigation, Journal of Arts for linguistics & literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 1, 2023: 179 -225.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وقد ورّثوا لنا علمًا غزيرًا، تناقلته الأمة جيلًا بعد جيل، وما زالت بركة العلماء السابقين تصيبنا في هذا العصر؛ إذ تطالعنا المكتبات بتحقيقات جليلة لكتب نفيسة، كانت رهينة المكتبات، وفي عداد المفقودات أو المخطوطات.

وإيمانًا بأهمية تحقيق المخطوطات رغبت في تحقيق مؤلف لإمام له قدم راسخة في التدريس ونفع الطلاب، كما أن في ذلك بيانًا للحركة العلمية على مر العصور، وفي التحقيق أيضًا الاطلاع والوقوف على ما تشيد به كتب التراجم من مخطوطات العلماء، فيبقى طالب العلم منشغل البال بها حتى يراها محققة، ويستفيد منها.

ومن الأئمة الذين انتهت إليهم رئاسة التدريس في مصر، وذاعت سمعتهم في القرن السابع، الإمامُ العالم عز الدين، محمد بن أبي بكر، ابن جماعة، فقد لازمه تلميذه الإمام المحدث المشهور ابن حجر العسقلاني تسع عشرة سنة، ولازمه تلميذه ناسخُ المخطوط محمد بن أحمد السرائي تسع سنين، وما ذاك إلَّا لنبوغه في العلم، ولحسن تقريراته؛ لذا آثرت تحقيق مخطوطٍ من إرثه المسمى بـ(القوانين في النحو)، وهو اختصار لكتاب التسهيل لابن مالك، كما نصَّ عليه في مقدمة الكتاب.

وقد اقتضت خطة البحث أن تكون في مقدمة، ثم تمهيد تحدثت فيه عن كتاب التسهيل لابن مالك، قيمته وأثره، ثم قسمين، الأول منهما خصَّصته للدراسة، والقسم الآخر للنص المحقق، وبعده ختمتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

أسأل الله أن يبارك في هذا البحث، وأن يجزي عنا أسلافنا خير الجزاء على ما قدموا وخلَّفوا من علم وبيان لطلاب العلم ومريديه.

التمهيد: كتاب التسهيل لابن مالك، قيمته، و أثره

يعد كتاب سيبويه أعظم كتب العربية تأليفًا، وأعلاها مفخرة، وثناء العلماء وشهادتهم بهذا مشهورة غير خفية، وانشغال العلماء به، والاستشهاد منه قرنًا بعد قرن دليلٌ على ذلك، ولمَّا برز العالم الإمام ابن مالك رحمه الله، وظهرت مؤلفاته حدث في الدرس اللغوي عامة، والنحوي خاصة

نقلة كبيرة، فقد لفت أنظار العلماء إليه، فأصبحوا منشغلين به وبمؤلفاته، وكما جعل الله القبول والبركة في سيبويه وكتابه، فإن البركة والقبول في ابن مالك وكتبه أعظم؛ إذ إن مؤلفاته كثيرة ومتنوعة، منها المنظوم والمنثور، ومنها المختصر والمبسوط، وصار المقدَّم عند العلماء من يحفظ نظمه أو يشرح كتابه، وأصبح رأي ابن مالك واختياره ذا قيمة ونظر عند دراسة مسألة، أو ترجيح قول.

ولئن كان الحديث عن مؤلفات ابن مالك طويلًا؛ إذ لكل واحد منها قيمته وأثره؛ فحسبي أن أكتفي بإبراز شيء من قيمة كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

لقد بين ابن مالك قيمته، حيث نص على أنه مستوفٍ لأصوله وأبوابه، وأن المنشغل به يحوز التقديم والتفضيل، وفيه بيان ما قد عسر على المتقدمين، فقال في مقدمته: "هذا كتاب في النحو، جعلته بعون الله مستوفيًا لأصوله، مستوليًا على أبوابه وفصوله، ...، ويعترف العارفون برشد المغزى بتحصيله، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله، وإذا كانت العلوم مِنحًا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعدٍ أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين"[1].

ومما يؤكد هذا أن ابن مالك شرح هذا الكتاب بنفسه، وأطال النفس فيه بذكر الخلافات والأقوال، والاستشهاد لها، والترجيح بينها، وفتح غَلْق مسائل مشكلة، وأبان مراد سيبويه في بعض أقواله.

ثم تعاقب العلماء من بعده على إطرائه والانشغال به، وحسبك في هذا أن أبا حيان وهو المتعقب عليه كثيرًا، اعترف له بهذا الفضل، وأبان عن منزلته فقال: "فإنه كتاب لم ينسج على منواله، ولم تسمح قريحة بمثاله"[2]، وقال أيضًا: "فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو ...أبدع كتاب في فنِّه أُلِّف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صُنِّف"[3].

وذكر أبو حيان أنَّ أحسن موضوع في النحو وأجله كتاب سيبويه، وأنَّ تسهيل الفوائد أحسن ما وضعه المتأخرون، وأجمعه للأحكام[4].

ومن ثناء العلماء ما سطره ناظر الجيش بقوله: "فإن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد...، جامع مفيد ومختصر سعيد، قلّ أن تسمح بمثله القرائح أو تطمح إلى النسج على منواله

المطامح، بهر مصنفه به الألباب، وأتى فيه بالعجب العجاب...، وقرب المقاصد البعيدة بالأقوال السديدة؛ فهو يساجل المطولات على صغر حجمه، ويباهل المختصرات؛ لغزارة علمه"[5].

وقال الدماميني عنه: "كتاب جمع الفوائد جمع كثرة، وأفصحت كلماته التي غلبت قيمتها، فكان كل كلمة منه دُرة، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه"[6].

ومما يجلي فضله وقيمته تتابع العلماء على شرحه منذ زمن المؤلف، وهي كثيرة ومتعددة، منها المطبوع والمخطوط، ومنها ما يحقق الآن أو حقق في رسائل علمية ولم يطبع[7]، ولعلي أذكر أبرز الشروح المطبوعة، وهي:

- شرح التسهيل لابن مالك، وهو أول الشروح وعمدتها، إلَّا أن المؤلف رحمه الله توفي قبل إكماله، حيث وصل فيه إلى باب: (مصادر الفعل)، ثم أكمل ابنه بدر الدين الشرح.
- إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك، لابن هانئ السبتي، (ت: 733هـ).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، (ت: 745هـ).
- شرح الحسن بن قاسم المرادي، (ت: 749هـ).
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، (ت: 769هـ).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السلسيلي، (ت: 770هـ).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، (ت: 778هـ).
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، (ت: 827هـ).

ومن آثار كتاب التسهيل مخطوط عز الدين ابن جماعة، وهو اختصار لكتاب التسهيل، وقد سماه (القوانين في النحو)، ولعل هذا المختصر من أوائل الكتب المختصرة للتسهيل، إذ لم أقف على مختصر قبله، على الرغم من البحث الطويل، وسؤال أهل الاختصاص من أساتذة اللغة.

ولا شك أن الاختصار فن معروف، وله أغراض مقصودة، وقد جرت عادة العلماء قديمًا وحديثًا على اختصار بعض الكتب، وقد يكون المؤلف ابن جماعة قَصَد الاكتفاء بالقوانين العامة لكل باب؛ ليحفظها المبتدئ، وتكون سلَّمًا للعناية بالأصل وهو التسهيل، ولا سيما وقد أدرج في هذا

المختصر أشهر المسائل الخلافية، وأقوال العلماء في بعض الأبواب، وربما يكون القصد هو اختصار التسهيل لمن يشتغل بالعلوم الأخرى كالتفسير والفقه ونحوها.

وسيأتي الحديث مفصلًا عن مخطوط ابن جماعة، وبيان منهجه، وما ألحقه من إضافات.

القسم الأول: الدراسة

أولًا: ترجمة موجزة لعز الدين، ابن جماعة:

- **نسبه**[8]

هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبو عبد الله، الكناني الحموي، ثم المصري، الشافعي، الملقب بعز الدين، ابن جماعة.

- **مولدة ونشأته العلمية**

وُلِد عز الدين ابن جماعة بطريق ينبع، في شهر ذي القعدة، سنة سبع وأربعين وسبعمائة، في بيت علم ودين، حيث إنَّ أُسرة ابن جماعة عُرفت واشتهرت بكثرة العلماء، وتولِّي منصب القضاء والتدريس، فمن هؤلاء: والد عز الدين صاحب الترجمة، وهو أبو بكر بن عبد العزيز، الملقب بشرف الدين (ت: 803هـ)، وقد أجاز له علماء مصر والشام، وناب عن والده في الحكم والتدريس[9]، ومنهم جَدُّ عز الدين، وهو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، الملقب بعز الدين، (ت: 767هـ)، وهو إمام ومفتٍ، وفقيه محدِّث[10]، وكذا جَدُّ جَدِّه، المعروف ببدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ت: 733هـ) قد تولى القضاء في مصر، وَوُكِلَ إليه تعيين القضاة فيها[11].

ولا شك أنَّ لهذه الأسرة العلمية عامة ولآبائه خاصة أثرًا في تكوين الشخصية العلمية لعز الدين، ونشأته على العلم منذ صغره، والانشغال به عن غيره؛ ولذا حفظ القرآن في شهر، يحفظ كل يوم حزبين، ولزم مجالس كبار العلماء منذ صغره، حتى فاق أقرانه، وساعده بعد توفيق الله ذكاؤه، وقوة حافظته، وتفرغه؛ إذ لم يتزوج.

لقد مهر عز الدين ابن جماعة بشتى الفنون كالنحو والمعاني، والبيان والمنطق، وكان في الفقه يستحضر كتاب الكفاية لابن الرفعة، وله شروح وحواشٍ في مصلح الحديث، وكان من عادته أن يكتب على كل كتاب يُقرِئُه تأليفًا أو تأليفين أو ثلاثة، ما بين شرح وحاشية واختصار، ولذا كثرت

مؤلفاته وانتشرت، وقال السيوطي: إنَّ مؤلفاته جاوزت الألف، وذكر ابن قاضي شهبة أن أغلبها ضاع بأيدي الطلبة.

وقد عُرف بقوة همته وإصراره، لأجل هذا لم ينظر شيئًا إلا أحب أن يقف على أصله، ويشارك فيه، حتى قيل عنه: إن له تصنيفًا في الرمل، وفي لعب الرُّمْح وغيرها، ولم يكتفِ بعلم المنقول حتى أضاف إليه العلوم العقلية وأتقنها، وصار المشار إليه في الديار المصرية في فن المعقول، ولا عجب بعد هذا أن يقول عن نفسه: أعرفُ ثلاثين علمًا لا يعرف أهل عصري أسماءها.

- شيوخه

حضر عز الدين ابن جماعة عند علماء عصره من أهل مصر والشام، فكان يحضر عند أبي الفتح الميدومي، وركن الدين القرمي، وأبي عبد الله البياني، وسمع من جَدِّه عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم.

ومن شيوخه: السراج الهندي، والمحب ناظر الجيش، وابن خلدون، والتاج السبكي، وأخوه البهاء، والسراج البلقيني، وضياء الدين القرمي، ورئيس الأطباء في مصر علي بن عبد الواحد بن صغير وغيرهم.

يقول السخاوي: "رأيت بخطه أنَّ من شيوخه المحب ناظر الجيش، والشمس بن الصائغ الحنفي، بل قال: والبرهان التنوخي، وقال المقريزي: إنه أخذ عن ابن خلدون فأكثر، وكان يتبجح بذكر ذلك في دروسه"[(12)].

وقد أجاز له جماعة من الشاميين والمصريين بعناية الشيخ زين الدين العراقي.

- تلاميذه

جلس عز الدين للتدريس كثيرًا، فكان له في اليوم والليلة خمسين درسًا في شتى الفنون، مما جعل له طلابًا كُثر، ويكفي أن أشير إلى أبرزهم ممن لازمه، واشتهر ذكره، فمن هؤلاء:

- العلامة المحدث ابن حجر العسقلاني، يقول عن نفسه: لازمته من سنة تسعين - بعد السبعمائة- إلى أن مات، أي: نحوًا من عشرين سنة، وكان ابن حجر يسميه إمام الأئمة.

- العلامة شيخ الإسلام، سراج الدين البلقيني، عمر بن رسلان.

- العلامة جمال الدين، عبد الله بن محمد الطيماني، حيث أخذ عنه الأصول والنحو.
- بدر الدين، محمود بن محمد الأقصرائي، قال عنه ابن حجر: إنه لازم شيخنا.
- محب الدين، محمد بن أحمد الأقصرائي، وقد لازم ابن جماعة تسع سنين، وهو ناسخ مخطوط القوانين في النحو، وستأتي ترجمته في التحقيق.
- أحمد بن عبد الرحمن بن جمال الدين ابن هشام النحوي.
- شمس الدين، يحيى بن يحيى بن أحمد بن حسن، القبابي، أبو زكريا المصري.
- الشيخ ركن الدين، عمر بن قديد، توفي سنة نيف وخمسين وثمانمائة.
- شمس الدين، محمد بن عبد الدَّائِم بن موسى، أبو عبد الله البرماوي، المصري.
- القاضي اللغوي، أبو الطاهر، مجد الدين، محمد بن يَعْقُوب بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الشِّيرَازِيّ الفيروزآبادي.

- مؤلفاته

سبق ذِكر أنَّ له في كل كتاب يُقرئه شرحًا أو حاشيةً أو اختصارًا، وأن غالب مؤلفاته ضاعت بين أيدي الطلاب، ومع هذا فقد نص أصحاب التراجم على عدة مؤلفات له، منها في الأصول: شرح منهاج الأصول، وشرح جمع الجوامع، وثلاث نكت على مختصر ابن الحاجب، وحاشية على شرح منهاج البيضاوي للإسنوي، وحاشية على العضد.

وألَّف في الحديث: شرح علوم الحديث لابن الصلاح، وتخريج أحاديث الرافعي، وشرح المنهل الروي في علوم الحديث، وثلاثة شروح على منظومة ابن فرج.

وأما في النحو فله: حاشية على الألفية، وحاشية على الألفية لابن الناظم، وحاشية على التوضيح لابن هشام، وحاشية على المغني لابن هشام، وحاشية على شرح الشافية للجابردي، وثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام، وإعانة الإنسان على إحكام اللسان[13]، ومختصر التسهيل المسمى بالقوانين، وهو موضوع هذا البحث.

ومن مؤلفاته في المعاني والبيان: مختصر التلخيص، وحاشية على شرح السبكي، وثلاث حواش على المطول.

وفي اللغة له: مثلث في اللغة، ومختصر الروض الأنف، وقد سماه نور الروض.

وله مؤلفات أخرى في الطب والفروسية وغيرها، منها: الأنوار في الطب، والجامع في الطب، وفلق الصبح في أحكام الرمح، والأمنية في علوم الفروسية، وأوثق الأسباب في الرمي بالنشاب، وضوء الشمس في أحوال النفس، وهي عبارة عن ترجمة لنفسه.

- وفاته

كان -رحمه الله- قبل وفاته ينهى أصحابه عن دخول الحمام ويتحرز منه، بل امتنع من مأكولات ومشروبات معينة بسبب ما أصاب الناس من الطاعون، ولكنه لمَّا ارتفع الطاعون أو كاد دخل الحمام فأصيب بالطاعون وتوفي بسبب ذلك في العشرين من ربيع الآخر سنة (819هـ)، واشتد حزن الناس عليه، قال ابن حجر: ولم يخلف بعده مثله[14].

ثانيًا: دراسة كتابه (القوانين في النحو)

بدأ المؤلف كتابه بالبسملة والدعاء بأن يتمم الله عليه بخير، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ثم أثنى على كتابه وأنه نافع، وسماه (القوانين في النحو)، وسأل الله الإعانة فيه، ثم شرع مباشرة في الكتاب، ويمكن ذكر ملامح منهجه في الاختصار على النحو الآتي:

- بدأ المؤلف بذكر خمسة تعريفات، هي: تعريف الكلمة، والكلام، والاسم، والفعل، والحرف، ولم يذكر اسم الباب كما هي عادته في أغلب الأبواب، وبعد التعريفات عقَّب بكلمة (تنبيه)، وذكر فيه ما يتعلق بالاسم من كلام ابن مالك.

- عادة المؤلف أن يسقط كلمة (باب) ويكتفي بالعنوان الذي ذكره ابن مالك، فيقول مثلًا: المضمر، الموصول، وهكذا، وقد يغير في العنوان، وهذا قليل عنده، وصورة التغيير تكون بالحذف، كما في: باب المعرفة والنكرة، اكتفى بقوله: المعرفة، وكما في: باب إعراب الفعل وعوامله، اكتفى بقوله: إعراب الفعل، وقد يسقط المؤلف الباب فيلتبس بما قبله؛ لذا رأيت من الأصلح إضافة اسم الباب بين قوسين معقوفتين.

- اشتمل الكتاب على اثنين وستين بابًا من أبواب التسهيل البالغة ثمانين بابًا، وبهذا يكون المؤلف قد ترك تسعة عشر بابًا دون ذكر أو اختصار لها، إلَّا أنه قد دمج بابين في موضع واحد، وهما بابان: باب إعراب الفعل وعوامله، وباب عوامل الجزم، وأما الأبواب التي تركها فهي: باب إعراب المعتل الآخر، وباب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، وباب أسماء لازمت النداء، وباب

الاختصاص، وباب أبنية الأفعال ومعانيها، وباب همزة الوصل، وباب مصادر الفعل الثلاثي، وباب مصادر غير الثلاثي، وباب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان، وباب عوامل الجزم، وباب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك، وباب الحكاية، وباب الإخبار، وباب ألفي التأنيث، وباب المقصور والممدود، وباب التقاء الساكنين، وباب جمع التكسير، وباب الإمالة.

- حافظ المؤلف على ألفاظ ابن مالك محافظة شديدة، فلم يكد يغير شيئًا إلَّا ألفاظًا قليلة جدًّا، ومن أمثلة ذلك، قوله: "فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصلٌ أو فمنفصل"[15]، وأما لفظ التسهيل فهي: فمنقطع، ومثلها أيضًا، قوله: "ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من مظهر"[16]، وهي في التسهيل بلفظ: ولا من ظاهر.

وقد يكون التغيير بإبدال حرف المضارعة والمعنى فيه مستقيم، ومن أمثلة ذلك، قوله: "وقد تجر بباء زائدة"[17]، وهي في التسهيل بلفظ: وقد يجر، ومثله أيضًا، قوله: "ويقع في حالتها مبتدأ"[18]، وهي في التسهيل بلفظ: وتقع.

- يحرص المؤلف على إيراد الحدود في الأعم الأغلب من كل باب، فقد اعتنى بذكر حدِّ الكلمة والكلام والاسم، والفعل والحرف، والمبتدأ والفاعل، والمفعول له والمفعول فيه، إلخ الحدود المبينة في التحقيق، كما أنه اعتنى بذكر حروف الباب، كما في كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وحروف النداء، وقد يكتفي ببعضها كما فعل في حروف الجر.

- تابع ابن مالك في ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين، أو في خلاف يشتهر عن إمام من البصريين أو الكوفيين، وإن كان الخلاف مذكورًا عن أكثر من إمام فإنه يتابع ابن مالك في إيراد أسمائهم، ولم يكتفِ بذكر أحدهم على الرغم من أنه قصد من التأليف الاختصار، فيجد القارئ مثلا قوله: "خلافًا للفراء، والزمخشري، وابن خروف"[19]، وقوله: "وفاقًا ليونس، ولا (إمَّا) وفاقًا له، ولابن كيسان، وأبي علي"[20].

- يذكر تعليقًا مختصرًا داخل النص، ويبدؤه بقوله: (قلت)، وقد فعل ذلك مرتين، في أحدهما اكتفى بقوله: "قلت: وفي التفرقة شيء"[21]، وأما التعليق الآخر فقد أشار في النص إلى الإشكال ثم ذكره على طرَّة المخطوط، وذلك في قوله: "قلت: ولنا في هذا المحل إشكال نفيس"، ثم ذكر الإشكال[22].

- يعلق بتعليقات يسيرة على طرَّة المخطوط، تمثلت فيما يأتي:

1- ذِكر خلافٍ ورأي للجمهور، كما في قوله: "وهو الذي عليه الجمهور، ومنهم من يجعله أصلًا في الفعل" إلخ تعليقه[23].

2- التعليق على كلمة لابن مالك، ومن ذلك، لمّا قال: "ومنفية بثابت المذكور غالبًا"، علَّق المؤلف بقوله: "قوله: (غالبًا) يحترز من القليل الذي حذف منه وأريد، مثل: تنفك تسمع، أي: ما تنفك"[24].

3- ذكر مثال على ما أورده ابن مالك، ومن أمثلته عند قول ابن مالك: "متصل لفظًا أو تقديرًا"، علَّق المؤلف بقوله: "مثاله، قوله: ولا أراها تزال ظالمة"[25]، وتمثيله للفعل اخلولق، بقوله: "اخلولقت السماء"[26].

4- ذكر فائدة تتعلق بالنص، ومن أمثلة ذلك، لمَّا ذكر النكرة، علَّق بقوله: "والنكرات سبعة[27]: شيء، ثم جوهر، ثم جسم، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، عن سحب نقلًا عن ابن القواس"[28].

تلك أشهر تعليقاته، وفي النص المحقق زيادة أمثلة على ما ذكرت.

ثالثًا: التقويم

يُحسب لابن جماعة هذا التأليف، وخدمته لكتاب من أعظم كتب النحو تأليفًا، والمحافظة على لفظ ابن مالك، وإضافة تعليقات وإن كانت يسيرة، كما يُحسب له حسن الاختصار في أول الكتاب، والاكتفاء بمهمات مسائل الباب، والعناية بذكر حدود الأبواب، ورغم تنصيصه على كون الكتاب نافعًا إلَّا أنه قد يؤخذ عليه بعض الأمور منها:

- ترك بعض الأبواب دون اختصار مع أهميتها.

- الوهم في نسبة بعض الأقوال، وحصل هذا مرتين، حيث نسب قولًا للقرافي، وهو للفراء[29]، ونسب مرة أخرى قولًا للزمخشري، وهو للجرمي[30].

- الاختصار المخل جدًّا في بعض الأبواب كما في (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام)، وكذا (باب نوني التوكيد)، وباب(منع الصرف)، وباب(إعراب الفعل)، وغيرها.

رابعًا: توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفها:

مخطوط (القوانين في النحو) ثابت ثبوتًا قطعيًّا لعز الدين ابن جماعة، ولهذا الثبوت أدلة جلية واضحة، وهي:

- افتتاح المخطوط بالنص على المؤلف، قائلًا: "قال شيخنا وأستاذنا العالم العلامة أبو المعالي عز الدين، محمد بن جماعة".

- ختم المخطوط بإجازة المؤلف لتلميذه الذي كتب المخطوط، حيث قال: "بحث على جميع كتابي هذا وهو مستقى التسهيل المسمى بالقوانين في النحو...، وكتبه محمد بن جماعة".

- نص بعض أصحاب التراجم ممن ترجم لابن جماعة بأن له تصنيفًا في التسهيل[31]، بل نص السيوطي على اسم الكتاب عند ترجمته وهو يعدد مؤلفاته، حيث قال: "وفي النحو...، مختصر التسهيل المسمى بالقوانين"[32]، ومثله قال الداوودي في طبقات المفسرين[33].

خامسًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق

هي صورة من نسخة محفوظة في متحف طوبقبوسراي، إستانبول، تركيا، ضمن مجموع برقم [(3300). 1336A]، وموقع هذه النسخة من المجموع هي الثانية، وتبدأ باللوح رقم (179)، وتنتهي باللوح رقم (188)، ولم أقف على نسخة أخرى منها بعد بحث وسؤال أصحاب المخطوطات.

وهي نسخة مكتوبة بخط واضح، وبلون أسود، وعدد ألواحها تسعة ألواح ونصف، واللوح فيه صفحتان، ومسطرة كل صفحة عشرون سطرًا، وتتراوح الكلمات في الأسطر ما بين عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وفي هوامشها تعليقات كتبت بخط الناسخ، وليس في النسخة طمس ولا خرم، ولله الحمد.

وناسخها هو: محب الدين، أبو الجود، محمد بن أحمد السرائي، الملقب بمولانا زاده[34]، في يوم الثلاثاء، الخامس عشر من شهر رجب سنة إحدى عشرة وثمانمائة، وهذا بنص الناسخ كما في آخر النسخة.

سادسًا: منهج التحقيق

- حررتُ النص وفق قواعد الإملاء المعروفة اليوم، من غير إشارة إلى ذلك.
- قابلت المخطوط بأصل الكتاب وهو التسهيل لابن مالك، فإن تبين اختلاف في كلمة أشرت إلى ذلك في الحاشية؛ ليطلع القارئ على عناية المؤلف بلفظ ابن مالك، والاختلاف بينهما.
- ضبطت النص بالشكل ضبطًا كاملًا.
- خرجت الأقوال والخلافات النحوية من كتب أصحابها، فإن تعسر لجأت إلى كتب من بعدهم ممن تقدم على ابن مالك، وما لم أجد تخريجه فإني أكتفي بتخريجه من كتاب التسهيل لابن مالك.

سابعًا: نماذج من صور المخطوط:

نموذج رقم (1):

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

نموذج رقم (2):

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني: النَّصُّ المُحَقَّق

بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحِيْمِ [أ/179]

رَبِّ تَمِّمْ بِخَيرٍ يَا كَرِيمُ

قَالَ شَيْخُنَا وَأُسْتَاذُنا العَالِمُ العَلَّامةُ أَبُو المَعَالِي عِزُّ الدِّينِ محمَّدُ بْنُ جَماعَةٍ بَعْدَ حَمْدِ اللهِ تعالى، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأَتَمَّانِ الأَكْمَلانِ[35] على رَسُولِهِ محمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ:

هٰذَا كِتَابٌ فِي النَّحْوِ نافِعٌ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى، مُسَمًّى بـ(القَوانِينُ فِي النَّحْو)، وَعَلَى اللهِ الكَرِيمِ اعْتِمادِي، وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي وَاسْتِنَادِي، وَهُوَ حَسْبِيْ ونِعْمَ الوَكِيلُ.

[شرحُ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلقُ به][36]:

الكَلِمةُ: لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ دَالٌّ بالوَضْعِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، أو مَنْوِيٌّ مَعَهُ كَذَلِكَ.

الكَلامُ: مَا تَضَمَّنَ مِنَ الكَلِم إِسْنادًا مُفِيدًا مَقْصُودًا لِذاتِهِ.

الاِسْمُ: كَلِمةٌ يُسْنَدُ ما لِمَعْناها إِلى نَفْسِها أَوْ نَظِيرِهَا.

الفِعْلُ: كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَدًا، قَابِلَةٌ لِعَلامَةِ فَرْعِيَّةِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ.

الحَرْفُ: كَلِمَةٌ لَا تَقْبَلُ إِسْنادًا وَضْعِيًّا بنفْسِهَا ولا بنَظِيرٍ.

تَنْبِيهٌ: الاِسْم لِعَيْنٍ أَوْ مَعْنًى، اسْمًا أَوْ وَصْفًا.

[إِعْرابُ الصَّحِيحِ الآخِرِ][37]:

الإِعْرَابُ[38]: مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مُقْتَضَىٰ الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ، أَوْ حَرْفٍ، أَوْ سُكُونٍ، أَوْ حَذْفٍ، وَهُوَ فِي الاِسْمِ أَصْلٌ، وَهُوَ بِالْحَرَكَةِ، وَالسُّكُونُ أَصْلٌ، وَيَنُوبُ عَنْهُمَا الْحَرْفُ وَالْحَذْفُ، وَتَنُوبُ النُّونُ عَنِ الضَّمَّةِ، وَلَيْسَتْ دَلِيلَ الْإِعْرَابِ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ[39].

[إعرابُ المثنى والمجموعِ على حدّه][40]:

التَّثْنِيَةُ: جَعْلُ الاِسْمِ الْقَابِلِ دَلِيلَ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي اللَّفْظِ غَالِبًا، وَفِي الْمَعْنَىٰ عَلَى رَأْيٍ، بِزِيَادَةِ أَلِفٍ فِي آخِرِهِ رَفْعًا، وَيَاءٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا جَرًّا وَنَصْبًا، يَلِيهِمَا نُونٌ مَكْسُورَةٌ، فَتْحُهَا لُغَةٌ، وَقَدْ تُضَمُّ وَتَسْقُطُ [ب/179] لِلْإِضَافَةِ وَلِلضَّرُورَةِ، أَوْ لِتَقْصِيرِ صِلَةٍ، وَلُزُومُ الْأَلِفِ لُغَةٌ حَارِثِيَّةٌ[41].

وَلَا يُغْنِي الْعَطْفُ عَنِ التَّثْنِيَةِ دُونَ شُذُوذٍ أَوِ اضْطِرَارٍ، إِلَّا مَعَ قَصْدِ التَّكْثِيرِ أَوْ فَصْلٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ.

وَالْجَمْعُ: جَعْلُ الِاسْمِ الْقَابِلِ دَلِيلَ مَا فَوْقَ اثْنَيْنِ -كَمَا سَبَقَ-، بِتَغْيِيرٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ التَّكْسِيرُ، أَوْ بِزِيَادَةٍ فِي الْآخِرِ مُقَدَّرٍ انْفِصَالُهَا، لِغَيْرِ تَعْوِيضٍ وَهُوَ التَّصْحِيحُ، وَإِنْ كَانَ لِمُذَكَّرٍ فَالْمَزِيدُ فِي الرَّفْعِ وَاوٌ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءٌ بَعْد كَسْرةٍ يَلِيهِمَا نُونٌ مَفْتُوحَةٌ، تُكْسَرُ ضَرُورَةً، وَتَسْقُطُ لِلْإِضَافَةِ، أَوْ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ لِتَقْصِيرِ صِلَةٍ، وَرُبَّمَا سَقَطَتْ اخْتِيَارًا قَبْلَ لَامٍ سَاكِنَةٍ غَالِبًا.

وَلَيْسَ الْإِعْرَابُ انْقِلَابَ الْأَلِفِ وَالْوَاوِ يَاءً، وَلَا مُقَدَّرًا فِي الثَّلَاثَةِ، وَلَا مَدْلُولًا بِهَا عَلَيْهِ مُقَدَّرًا فِي مَتْلُوِّهَا، وَلَا النُّونُ عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ الْوَاحِدِ، وَلَا مِنْ تَنْوِينِهِ، وَلَا مِنْهُمَا، وَلَا مِنْ تَنْوِينَيْنِ فَصَاعِدًا خِلَافًا لِزَاعِمِيْ ذَلِكَ[42]، بَلِ الْأَحْرُفُ الثَّلَاثَةُ إِعْرَابٌ، وَالنُّونُ لِرَفْعِ تَوَهُّمِ الْإِضَافَةِ، أَوِ الْإِفْرَادِ، وَإِنْ كَانَ التَّصْحِيحُ لِمُؤَنَّثٍ أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ فَالْمَزِيدُ أَلِفٌ وَتَاءٌ.

[المعْرِفَةُ والنَّكِرَة][43]:

الْمَعْرِفَةُ: مُضْمَرٌ، وَعَلَمٌ، وَمُشَارٌ بِهِ، وَمُنَادًى، وَمَوْصُولٌ، وَمُضَافٌ، وَذُو أَدَاةٍ، وَأَعْرَفُهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، ثُمَّ الْعَلَمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ السَّالِمُ عَنْ إِبْهَامٍ، ثُمَّ الْمُشَارُ بِهِ، وَالْمُنَادَى، ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَذُو الْأَدَاةِ، وَالْمُضَافُ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَعْرِضُ لِلْمَفُوقِ[44] مَا يَجْعَلُهُ مُسَاوِيًا [أ/180] أَوْ فَائِقًا، وَالنَّكِرَةُ مَا سِوَى الْمَعْرِفَةِ[45].

الْمُضْمَرُ:

الْمَوْضُوعُ لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ، مُشْعِرًا بِتَكَلُّمِهِ، أَوْ خِطَابِهِ، أَوْ غَيْبَتِهِ، فَمِنْهُ وَاجِبُ الْخَفَاءِ، وَمِنْهُ جَائِزُ الْخَفَاءِ.

الْعَلَمُ:

الْمَخْصُوصُ مُطْلَقًا غَلَبَةً أَوْ تَعْلِيقًا بِمُسَمًّى غَيْرِ مُقَدَّرِ الشِّيَاعِ، أَوِ الشَّائِعُ الْجَارِي مَجْرَاهُ، وَمَا اسْتُعْمِلَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ لِغَيْرِهَا مَنْقُولٌ مِنْهُ، وَمَا سِوَاهُ مُرْتَجَلٌ.

الْمَوْصُولُ:

مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا افْتَقَرَ أَبَدًا إِلَى عَائِدٍ أَوْ خَلَفِهِ، وَجُمْلَةٍ صَرِيحَةٍ أَوْ مُؤَوَّلَةٍ غَيْرِ طَلَبِيَّةٍ وَلَا إِنْشَائِيَّةٍ. وَمِنَ الْحُرُوفِ مَا أُوِّلَ مَعَ مَا يَلِيهِ بِمَصْدَرٍ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى عَائِدٍ. وَالْمَوْصُولُ وَالصِّلَةُ كَجُزْأَيِ اسْمٍ، فَلَهُمَا مَا لَهُمَا مِنْ تَرْتِيبٍ وَمَنْعِ فَصْلٍ بِأَجْنَبِيٍّ إِلَّا مَا شَذَّ، فَلَا يُتْبَعُ الْمَوْصُولُ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ، وَلَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ، قَبْلَ تَمَامِ الصِّلَةِ أَوْ تَقْدِيرِ تَمَامِهَا.

اسْمُ الْإِشَارَةِ:

مَا وُضِعَ لِمُسَمًّى وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَنُوبُ ذُو الْبُعْدِ عَنْ ذِي الْقُرْبِ لِعَظَمَةِ الْمُشِيرِ، أَوِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَذُو الْقُرْبِ عَنْ ذِي الْبُعْدِ لِحِكَايَةِ الْحَالِ.

الْمُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ:

وَهِيَ (أَلْ) لَا اللَّامُ وَحْدَهَا، وِفَاقًا لِلْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ[46]، وَقَدْ تَخْلُفُهَا (أَمْ)، وَلَيْسَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ[47]، فَإِنْ عُهِدَ مَدْلُولُ مُصَحُوبِهَا بِحُضُورٍ حِسِّيٍّ أَوْ عِلْمِيٍّ فَهِيَ عَهْدِيَّةٌ، وَإِلَّا فَجِنْسِيَّةٌ، فَإِنْ خَلَفَهَا (كُلٌّ) دُونَ تَجُوُّزٍ فَهِيَ لِلشُّمُولِ مُطْلَقًا، وَيُسْتَثْنَى مِنْ مُصَحُوبِهَا، فَإِنْ خَلَفَهَا تَجَوُّزًا فَهِيَ لِشُمُولِ خَصَائِصِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً.

الْمُبْتَدَأُ:

وَهُوَ مَا عَدِمَ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا عَامِلاً لَفْظِيًّا، مِنْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ وَصْفٍ سَابِقٍ رَافِعٍ مَا انْفَصَلَ وَأَغْنَى.

وَالِابْتِدَاءُ [ب/180] كَوْنُ ذَلِكَ[48] كَذَلِكَ، وَهُوَ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ، أَوِ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ[49] خِلَافًا لِمَنْ رَفَعَهُمَا بِهِ[50]، أَوْ بِتَجَرُّدِهِمَا لِلْإِسْنَادِ، أَوْ رَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ الْمُبْتَدَأَ، وَبِهِمَا الْخَبَرَ، أَوْ قَالَ: تَرَافَعَا[51].

الْأَفْعَالُ الرَّافِعَةُ الِاسْمَ النَّاصِبَةُ الْخَبَرَ

فَبِلَا شَرْطٍ (كَانَ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(صَارَ)، وَ(لَيْسَ)، وَصِلَةً لِمَا الظَّرْفِيَّةِ (دَامَ)، وَمَنْفِيَّةً بِثَابِتِ النَّفْيِ مَذْكُورٍ غَالِبًا[52]، مُتَّصِلٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا[53] أَوْ مَطْلُوبَةَ النَّفْيِ (زَالَ) مَاضِيْ يَزَال[54]، وَ(انْفَكَّ)، وَ(بَرِحَ)، وَ(فَتِئَ)، وَ(فَتَأَ) وَ(أَفْتَأَ).

أَلْحَقَ الْحِجَازِيُّونَ بـ(لَيْسَ) (مَا) النَّافِيَةَ، بِشَرْطِ تَأَخُّرِ الْخَبَرِ، وَبَقَاءِ نَفْيِهِ، وَفَقْدِ (إِنْ)، وَعَدَمِ تَقَدُّمِ غَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، وَ(إِنْ) الْمُشَارُ إِلَيْهَا زَائِدَةٌ كَافَّةٌ لَا نَافِيَةٌ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[55].

وَلَيْسَ النَّصْبُ بَعْدَ (مَا) لِسُقُوطِ حَرْفِ الْجَرِّ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[56].

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ:

مِنْهَا لِلشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ: (طَفِقَ)، وَ(طَفَقَ)، وَ(طَبِقَ)، وَ(جَعَلَ)، وَ(أَخَذَ)، وَ(عَلِقَ)، وَ(أَنْشَأَ)، وَ(هَبَّ)، وَ(قَامَ). وَلِمُقَارَبَتِهِ: (هَلْهَلَ)، وَ(كَادَ)، وَ(كَرَبَ)، وَ(أَوْشَكَ)، وَ(أَلَمَّ)، وَ(أَوْلَى). وَلِرَجَائِهِ: (عَسَى)، وَ(حَرَى)، وَ(اخَلَوْلَقَ)[57]، وَقَدْ تَرِدُ (عَسَى) إِشْفَاقًا.

وَتُنْفَى (كَادَ) إِعْلَامًا بِوُقُوعِ الْفِعْلِ عَسِيرًا، أَوْ بِعَدَمِهِ[58] وَعَدَمِ مُقَارَبَتِهِ، وَلَا تُزَادُ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ[59].

وَاسْتُعْمَلَ مُضَارِعُ (كَادَ) وَ(أَوْشَكَ)، وَنَدَرَ اسْمُ فَاعِلِ (أَوْشَكَ)، وَ(كَادَ).

الْأَحْرُفُ النَّاصِبَةُ الِاسْمَ الرَّافِعَةُ الْخَبَرَ:

(إِنَّ) لِلتَّوْكِيدِ[60]، وَ(لَكِنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ، وَلِلتَّحْقِيقِ أَيْضًا عَلَى رَأْيٍ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي[61] وَلِلْإِشْفَاقِ[62]، وَالتَّعْلِيلِ وَالِاسْتِفْهَامِ، وَلَهُنَّ [أ/181] شَبَهٌ بـ(كَانَ) النَّاقِصَةِ، فِي لُزُومِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِهِمَا، فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا مَعْكُوسًا؛ لِيَكُونَا مَعَهُنَّ كَمَفْعُولٍ قُدِّمَ، وَفَاعِلٍ أُخِّرَ؛ تَنْبِيهًا عَلَى الْفَرْعِيَّةِ، وَلِأَنَّ مَعَانِيَهَا فِي الْأَخْبَارِ، فَكَانَتْ كَالْعُمَدِ، وَالْأَسْمَاءُ كَالْفَضَلَاتِ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ[63].

لَا الْعَامِلَةُ عَمَلَ (إِنَّ):

إِذَا لَمْ تُكَرَّرْ[64] وَقُصِدَ خُلُوصُ الْعُمُومِ بِاسْمٍ نَكِرَةٍ يَلِيهَا غَيْرِ مَعْمُولٍ لِغَيْرِهَا، عَمِلَتْ عَمَلَ (إِنَّ) إِلَّا أَنَّ الِاسْمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ رُكِّبَ مَعَهَا، وَبُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ، وَرُفِعَ الْخَبَرُ إِنْ لَمْ يُرَكَّبِ الِاسْمُ مَعَ (لَا) بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَكَذَا مَعَ التَّرْكِيبِ عَلَى الْأَصَحِّ.

قُلْتُ: وَفِي التَّفْرِقَةِ شَيْءٌ[65].

وَإِذَا عُلِمَ[66] كَثُرَ حَذْفُهُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَلَمْ يُتَلَفَّظْ بِهِ عِنْد التّمِيْمِيّينَ[67]، وَرُبَّمَا أُبْقِيَ، وَحُذِفَ الاِسْمُ.

الْأَفْعَالُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِمَا (كَانَ)، وَالْمُمْتَنِعِ دُخُولُهَا عَلَيْهِمَا لِاشْتِمَالِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى اسْتِفْهَامٍ:

فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، وَلَا يُحْذَفَانِ مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَهُمَا مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا لَهُمَا مُجَرَّدَيْنِ، وَلِثَانِيهِمَا مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْوَالِ مَا لِخَبَرِ (كَانَ).

وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي الْخَبَرِ: ظَنٌّ، أَوْ يَقِينٌ، أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ تَحْوِيلٌ.

الْفَاعِلُ:

وَهُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مُتَضَمِّنٌ[68] مَعْنَاهُ، تَامٌّ مُقَدَّمٌ فَارِغٌ، غَيْرُ مَصُوغٍ لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُسْنَدِ حَقِيقَةً إِنْ خَلَا مِنْ (مِنْ)، وَ(الْبَاءِ) الزَّائِدَتَيْنِ، وَحُكْمًا إِنْ جُرَّ بِأَحَدِهِمَا أَوْ بِإِضَافَةِ الْمُسْنَدِ، وَلَيْسَ رَافِعُهُ الْإِسْنَادَ، خِلَافًا لِخَلَفٍ[69].

وَإِنْ قُدِّمَ وَلَمْ يَلِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ فَمُبْتَدَأٌ، وَإِنْ وَلِيَهُ [ب/181] فَفَاعِلُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ[70].

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ:

قَدْ يُتْرَكُ الْفَاعِلُ لِغَرَضٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ جَوَازًا أَوْ وُجُوبًا فَيَنُوبُ عَنْهُ، جَارٍ مَجْرَاهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، أَوْ مَصْدَرٌ لِغَيْرِ مُجَرَّدِ التَّوْكِيدِ، مَلْفُوظٌ بِهِ، أَوْ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْعَامِلِ، أَوْ ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ مُتَصَرِّفٌ، وَفِي نِيَابَتِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ أَوْ غَيْرَ مَلْفُوظٍ بِهِ خِلَافٌ.

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الاِسْمِ السَّابِقِ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُلَابِسِهِ:

إِذَا انْتَصَبَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ مُفْتَقِرٍ لِمَا بَعْدَهُ أَوْ مُلَابِسُ ضَمِيرِهِ بِجَائِزِ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ غَيْرِ صِلَةٍ، وَلَا مُشَبَّهٍ بِهَا، وَلَا شَرْطٍ مَفْصُولٍ بِأَدَاتِهِ، وَلَا جَوَابٍ مَجْزُومٍ، وَلَا مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيرِ السَّابِقِ، مُتَّصِلٍ، وَلَا تَالِي اسْتِثْنَاءٍ، أَوْ مُعَلَّقٍ، أَوْ حَرْفٍ نَاسِخٍ، أَوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ، أَوْ تَحْضِيضٍ، أَوْ عَرْضٍ، أَوْ تَمَنٍّ بِـ(أَلَا) وَجَبَ السَّابِقُ[71] إِنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، أَوِ اسْتِفْهَامًا بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ بِعَامِلٍ لَا يَظْهَرُ وَمُوَافِقٍ لِلظَّاهِرِ أَوْ مُقَارِبٍ.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ:

إِنِ اقْتَضَى فِعْلٌ مَصُوغًا لَهُ بِاطِّرَادٍ اسْمُ مَفْعُولٍ تَامٌّ نَصَبَهُ مَفْعُولاً بِهِ، وَسُمِّيَ مُتَعَدِّيًا، وَوَاقِعًا، وَمُجَاوِزًا، وَإِلَّا فَلَازِمًا، وَقَدْ يُشْهَرُ بِالِاسْتِعْمَالَيْنِ فَيَصْلُحُ لِلِاسْمَيْنِ. وَإِنْ عُلِّقَ اللَّازِمُ بِمَفْعُولٍ بِهِ مَعْنًى عُدِّيَ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْمُتَعَدِّي شُذُوذًا، أَوْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ أَوْ [أ/182] لِتَضْمِينِ مَعْنًى يُوجِبُ ذَلِكَ.

تَنَازُعُ الْعَامِلَيْنِ فَصَاعِدًا مَعْمُولاً وَاحِدًا:

إِذَا تَعَلَّقَ عَامِلَانِ مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ مُتَّفِقَانِ لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ أَوْ مُخْتَلِفَانِ بِمَا تَأَخَّرَ، غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَرْفُوعٍ عَمِلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا لَا كِلَاهُمَا خِلَافًا [لِلْفَرَّاءِ][72]، فِي نَحْوِ: (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ)، وَالْأَحَقُّ بِالْعَمَلِ الْأَقْرَبُ، لَا الْأَسْبَقُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[73].

وَيَعْمَلُ الْمُلْغَى فِي ضَمِيرِ الْمُتَنَازَعِ مُطَابِقًا لَهُ غَالِبًا، فَإِنْ أَدَّتْ مُطَابَقَتُهُ إِلَى تُخَالُفِ خَبَرٍ وَمُخْبَرٍ عَنْهُ فَالْإِظْهَارُ.

الْوَاقِعُ مَفْعُولاً مُطْلَقًا مِنْ مَصْدَرٍ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ:

الْمَصْدَرُ: اسْمٌ دَالٌّ بِالْأَصَالَةِ عَلَى مَعْنًى قَائِمٍ بِفَاعِلٍ أَوْ صَادِرٍ عَنْهُ، حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، أَوْ وَاقِعٍ عَلَى مَفْعُولٍ، وَيُسَمَّى فِعْلاً وَحَدَثًا وَحَدَثَانًا، وَهُوَ أَصْلُ الْفِعْلِ لَا فَرْعُهُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ [74]، وَكَذَا الصِّفَةُ خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا[75]، فَإِنْ سَاوَى مَعْنَاهُ مَعْنَى عَامِلِهِ فَهُوَ لِمُجَرَّدِ التَّوْكِيدِ، وَيُسَمَّى مُبْهَمًا، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ.

قُلْتُ: وَهَذَا مَحَلُّ إِنْكَارٍ[76].

وَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ فَهُوَ لِبَيَانِ النَّوْعِ، أَوِ الْعَدَدِ، وَيُسَمَّى مُخْتَصًّا وَمُؤَقَّتًا، وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ.

الْمَفْعُولُ لَهُ:

وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعَلَّلُ بِهِ حَدَثٌ شَارَكَهُ فِي الْوَقْتِ ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا، وَالْفَاعِلِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَيَنْصِبُهُ مُفْهِمُ وَالحدث[77] نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمُصَاحِبِ فِي الْأَصْلِ حَرْفَ جَرٍّ، لَا نَصْبَ نَوْعِ الْمَصْدَرِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ[78].

الْمَفْعُولُ الْمُسَمَّى ظَرْفًا وَمَفْعُولاً فِيهِ:

هُوَ مَا ضُمِّنَ مِن اسْمِ وَقْتٍ أَوْ مَكَانٍ مَعْنَى (فِي) بِاطِّرَادٍ، لِوَاقِعٍ فِيهِ مَذْكُورٍ أَوْ مُقَدَّرٍ نَاصِبٍ لَهُ، وَمُبْهَمُ الزَّمَانِ وَمُخْتَصُّهُ لِذَلِكَ صَالِحٌ، فَإِنْ جَازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ أَوْ يُجَرَّ بِغَيْرِ (مِنْ) فَمُتَصَرِّفٌ.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ:

هُوَ الِاسْمُ التَّالِي [ب/182] وَاوًا تَجْعَلُهُ بِنَفْسِهَا فِي الْمَعْنَى كَمَجْرُورِ (مَعَ)، وَفِي اللَّفْظِ كَمَنْصُوبٍ مُتَعَدٍّ[79] بِالْهَمْزَةِ.

وَانْتِصَابُهُ بِمَا عَمِلَ فِي السَّابِقِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ عَامِلٍ عَمَلَهُ، لَا بِمُضْمَرٍ بَعْدَ الْوَاوِ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ[80]، وَلَا بِالْخِلَافِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[81].

الْمُسْتَثْنَى:

وَهُوَ الْمُخْرَجُ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ، بِـ(إِلَّا) أَوْ مَا بِمَعْنَاهَا بِشَرْطِ الْفَائِدَةِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ حَقِيقَةً فَمُتَّصِلٌ، وَإِلَّا فَمُنْفَصِلٌ[82] مُقَدَّرُ الْوُقُوعِ بَعْدَ (لَكِنْ) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ[83]، وَبَعْدَ (سِوَى) عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ[84].

وَلَا يُسْتَثْنَى بِأَدَاةٍ وَاحِدَةٍ دُونَ عَطْفِ شَيْئَانِ، وَمُوهِمُ ذَلِكَ بَدَلٌ وَمَعْمُولُ عَامِلٍ مُضْمَرٍ، لَا بَدَلَانِ، خِلَافًا لِقَوْمٍ[85].

وَلَا يُمْنَعُ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ[86]، وَلَا اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ، وِفَاقًا لِلْكُوفِيِّينَ[87].

وَالسَّابِقُ بِالِاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ أَوْلَى مِنَ الْمُتَأَخِّرِ عِنْدَ تَوَسُّطِ الْمُسْتَثْنَى، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا فَالثَّانِي أَوْلَى مُطْلَقًا، وَإِنْ تَقَدَّمَ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، وَإِنْ يَكُنْهُ فَهُوَ أَوْلَى مُطْلَقًا، وَإِنْ[88] لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ.

الْحَالُ:

مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ وَصَاحِبِهَا، مُتَضَمِّنًا مَا فِيهِ مَعْنَى (فِي)، غَيْرَ تَابِعٍ وَلَا عُمْدَةٍ، وَحَقُّهُ النَّصْبُ، وَقَدْ تُجَرُّ[89] بِبَاءٍ زَائِدَةٍ، وَاشْتِقَاقُهُ وَانْتِقَالُهُ غَالِبَانِ لَا لَازِمَانِ، وَيُغْنِي عَنِ اشْتِقَاقِهِ وَصْفُهُ، أَوْ تَقْدِيرُ مُضَافٍ

قَبْلَهُ، أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى مُفَاعَلَةٍ، أَوْ سِعْرٍ، أَوْ تَرْتِيبٍ، أَوْ أَصَالَةٍ، أَوْ تَفْرِيعٍ، أَوْ تَنْوِيعٍ، أَوْ طَوْرٍ وَاقِعٍ فِيهِ تَفْضِيلٌ.

وَجَعْلُ (فَاهُ) حَالاً [أ/183] مِنْ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)[90]، أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: (جَاعِلاً فَاهُ إِلَى فِيَّ)، أَوْ مِنْ: (فِيهِ إِلَى فِيَّ)، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ خِلَافًا لِهِشَامٍ[91].

التَّمْيِيزُ:

مَا فِيهِ مَعْنَى (مِنْ) الْجِنْسِيَّةِ مِنْ نَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ فَضْلَةٍ غَيْرِ تَابِعٍ. وَيُمَيِّزُ إِمَّا جُمْلَةً، وَإِمَّا مُفْرَدًا عَدَدًا، أَوْ مُفْهِمَ مِقْدَارٍ، أَوْ مِثْلِيَّةٍ، أَوْ غَيْرِيَّةٍ، أَوْ تَعَجُّبٍ، بِالنَّصِّ عَلَى جِنْسِ الْمُرَادِ، بَعْدَ تَمَامٍ بِإِضَافَةٍ، أَوْ تَنْوِينٍ، أَوْ نُونِ تَثْنِيَةٍ، أَوْ جَمْعٍ، أَوْ شِبْهِهِ، وَيَنْصِبُهُ مُمَيَّزُهُ لِشِبْهِهِ بِالفِعْلِ، أَوْ شِبْهِهِ، وَتَجُرُّهُ[92] بِالْإِضَافَةِ إِنْ حُذِفَ مَا بِهِ التَّمَامُ.

الْعَدَدُ:

مُفَسِّر مَا بَيْنَ عَشَرَةٍ وَمِائَةٍ وَاحِدٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَيُضَافُ غَيْرُهُ إِلَى مُفَسِّرِهِ مَجْمُوعًا مَعَ مَا بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَحَدَ عَشَرَ، مَا لَمْ يَكُنْ مِائَةً فَيُفْرَدُ غَالِبًا، وَمُفْرَدًا مَعَ مِائَةٍ فَصَاعِدًا، وَقَدْ يُجْمَعُ مَعَهَا، وَقَدْ يُفْرَدُ تَمْيِيزًا، وَرُبَّمَا قِيلَ: عِشْرُو دِرْهَمٍ، وَأَرْبَعُو ثَوْبِهِ، وَخَمْسَةٌ أَثْوَابًا، وَلَا يُفَسَّرُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ، وَ: (ثِنْتَا حَنْظَلٍ)[93] ضَرُورَةٌ.

[(كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ)، وَ(كَذَا)][94]:

كَمْ: اسْمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُمَيِّزٍ، لَا يُحْذَفُ إِلَّا لِدَلِيلٍ، وَلَزِمَتْ (كَمْ) التَّصْدِيرَ، وَبُنِيَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِهِ، وَفِي الْخَبَرِ؛ لِشَبَهِهَا بِالِاسْتِفْهَامِيَّةِ لَفْظًا، أَوْ[95] مَعْنًى، وَيَقَعُ[96] فِي حَالَتَيْهَا مُبْتَدَأً، وَمَفْعُولاً، وَظَرْفًا، وَمَصْدَرًا[97].

مَعْنَى (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا): كَمَعْنَى (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، وَتَقْتَضِيَانِ مُمَيِّزًا مَنْصُوبًا، وَالْأَكْثَرُ جَرُّهُ بِـ(مِنْ) بَعْدَ (كَأَيِّنْ)، وَيُقَالُ: (كَيْءٌ)، وَ(كَاءٌ) وَ(كَا)[98]، وَ(كَأْيٍ)، وَقَلَّ وُرُودُ (كَذَا) مُفْرَدًا، أَوْ مُكَرَّرًا بِلَا وَاوٍ.

نِعْمَ وَبِئْسَ:

وَلَيْسَا [ب/183] بِاسْمَيْنِ قَبِلَتَا[99] عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ[100]، بَلْ هُمَا فِعْلَانِ لَا يَنْصَرِفَانِ[101]؛ لِلُزُومِهِمَا إِنْشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَأَصْلُهُمَا: (فَعِلَ)، وَقَدْ يَرِدَانِ كَذَلِكَ، أَوْ بِسُكُونِ الْعَيْنِ، وَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا[102]، أَوْ بِكَسْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ ذِي عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ مِنْ (فَعِل) فِعْلاً

أَوِ اسْمًا، وَقَدْ تُجْعَلُ الْعَيْنُ الْحَلَقِيَّةُ مَتْبُوعَةَ الْفَاءِ فِي: (فعل)[103] وَتَابِعُهَا فِي: (فَعْلٍ)، وَقَدْ يَتْبَعُ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي مِثْلِ: نَحَوٍ، وَمَحَمُومٍ، وَقَدْ يُقَالُ فِي بِئْسَ: بَيْس.

حَبَّذَا:

أَصْلُ (حَبَّ) مِنْ حَبَّذَا: (حَبُبَ)، أَيْ: صَارَ حَبِيبًا، فَأُدْغِمَ كَغَيْرِهِ، وَأُلْزِمَ مَنْعَ التَّصَرُّفِ، وَإِيلَاءَ (ذَا) فَاعِلاً فِي إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ هَذَا التَّرْكِيبُ مُزِيلاً فِعْلِيَّةَ (حَبَّ) فَتَكُونَ مَعَ (ذَا) مُبْتَدَأً، خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ[104]، وَابْنِ السَّرَّاجِ[105]، وَمَنْ وَافَقَهُمَا[106]، وَلَا اسْمِيَّةَ (ذَا)، فَيَكُونُ مَعَ (حَبَّ) فِعْلاً فَاعِلُهُ الْمَخْصُوصُ، خِلَافًا لِقَوْمٍ[107]، وَيَدْخُلُ[108] عَلَيْهَا (لَا) فَتَحْصُلُ مُوَافَقَةُ (بِئْسَ) مَعْنًى، وَيُذْكَرُ بَعْدَهُمَا الْمَخْصُوصُ بِمَعْنَاهُمَا مُبْتَدَأً مُخْبَرًا عَنْهُ بِهِمَا، أَوْ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ لَا يَظْهَرُ، وَلَا يَعْمَلُ[109] فِيهِ النَّوَاسِخُ، وَلَا يُقَدَّمُ.

التَّعَجُّبُ:

يُنْصَبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مَفْعُولاً بِمُوَازِنِ (أَفْعَلَ) فِعْلاً لَا اسْمًا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ غَيْرَ الْكِسَائِيِّ[110]، مُخْبَرًا بِهِ عَنْ (مَا) مُتَقَدِّمَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ، لَا اسْتِفْهَامِيَّةً، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ[111]، وَلَا مَوْصُولَةً، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ[112].

وَكـ(أَفْعَلَ) (أَفْعِلْ) خَبَرًا، لَا أَمْرًا مَجْرُورًا بَعْدَهُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ بِبَاءٍ زَائِدَةٍ لَازِمَةٍ، وَقَدْ يُفَارِقُهُ[113] إِنْ كَانَ (أَنْ) وَصِلَتَهَا.

وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ، [أ/184] لَا نَصْبٌ بِالْمَفْعُولِيَّةِ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ[114]، وَالزَّمَخْشَرِيِّ[115]، وَابْنِ خَرُوفٍ[116].

وَاسْتُفِيدَ الْخَبَرُ مِنَ الْأَمْرِ هُنَا، وَفِي جَوَابِ الشَّرْطِ، [كَمَا][117] اسْتُفِيدَ الْأَمْرُ مِنْ مُثْبَتِ الْخَبَرِ، وَالنَّهْيُ مِنْ مَنْفِيِّهِ، وَرُبَّمَا اسْتُفِيدَ الْأَمْرُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِنْ مُخْتَصٍّ، وَإِذَا عُلِمَ جَازَ حَذْفُهُ مُطْلَقًا.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ:

يُصَاغُ لِلتَّفْضِيلِ مُوَازِنُ (أَفْعَلَ) اسْمًا مِمَّا صِيغَ مِنْهُ فِي التَّعَجُّبِ فِعْلاً عَلَى نَحْوِهِ مِنِ اطِّرَادٍ وَشُذُوذٍ، وَنِيَابَةِ (أَشَدَّ) وَشِبْهِهِ، وَهُوَ هُنَا اسْمٌ نَاصِبٌ مَصْدَرَ الْمَحُوجِ إِلَيْهِ تَمْيِيزًا. وَغَلَبَ حَذْفُ هَمْزَةِ (أَخْيَرَ) وَ(أَشَرَّ) فِي التَّفْضِيلِ، وَنَدَرَ فِي التَّعَجُّبِ.

وَيَلْزَمَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَارِيًا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، وَأَنْ يَلِيَهُ أَوْ مَعْمُولَهُ الْمَفْضُولُ مَجْرُورًا بـ(مِنْ) وَقَدْ يَسْبِقَانِهِ.

اسْمُ الْفَاعِلِ:

الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى (فَاعِلٍ) جَارِيَةً فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى الْمُضَارِعِ مِنْ أَفْعَالِهَا لِمَعْنَاهُ أَوْ مَعْنَى الْمَاضِيْ، وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ غيرُ الْمُصَغَّرِ وَالْمَوْصُوفِ مُفْرَدًا وَغَيْرَ مُفْرِدٍ عَمَلَ فِعْلِهِ مُطْلَقًا، وَكَذَا إِنْ حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ (فَاعِلٍ) إِلَى (فَعَّالٍ)، أَوْ (مَفْعُولٍ)[118]، أَوْ (مِفْعَالٍ) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[119]، وَرُبَّمَا عَمِلَ مُحَوَّلاً إِلَى (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعِلٍ)، وَرُبَّمَا بُنِيَ (فَعَّالٌ)، أَوْ (مِفْعَالٌ)، وَ(فَعِيْلٌ)، وَ(فَعُولٌ) مِنْ (أَفْعَلَ).

وَلَا يَعْمَلُ غَيْرُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى صَاحِبٍ مَذْكُورٍ أَوْ مَنْوِيٍّ، أَوْ عَلَى نَفْيٍ صَرِيحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ مَوْجُودٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، وَلَا الْمَاضِيْ غَيْرُ الْمَوْصُولِ بِهِ (أَلْ)، أَوْ مَحْكِيٌّ بِهِ الْحَالُ، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ[120]، بَلْ يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ نَاصِبٍ لِمَا يَقَعُ [بَعْدَهُ][121] مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَعْمُولُهُ، وَلَيْسَ نَصْبُ مَا بَعْدَ الْمَقْرُونِ بِـ(أَلْ) مَخْصُوصًا بِالْمُضِيِّ، خِلَافًا لِلرُّمَّانِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ[122]، وَلَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، [ب/184] خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ[123]، وَلَا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ خِلَافًا لِقَوْمٍ[124].

الصِّفَة الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ:

هِيَ الْمُلَاقِيَةُ فِعْلاً لَازِمًا، ثَابِتًا مَعْنَاهَا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، قَابِلَةً لِلْمُلَابَسَةِ وَالتَّجَرُّدِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ بِلَا شَرْطٍ، وَمُوَازَنَتُهَا لِلْمُضَارِعِ قَلِيلَةٌ إِنْ كَانَتْ مِنْ ثُلَاثِيٍّ، وَلَازِمَةٌ إِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيُمَيِّزُهَا مِنِ اسْمِ فَاعِلِ الْفَاعِلِ[125] اللَّازِمِ اطِّرَادُ إِضَافَتِهَا إِلَى الْفَاعِلِ مَعْنًى.

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ:

يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مُظْهَرًا، مُكَبَّرًا، غَيْرَ مَحْدُودٍ، وَلَا مَنْعُوتٍ، قَبْلَ تَمَامِهِ، عَمَلَ فِعْلِهِ.

حُرُوفُ الْجَرِّ:

مِنْهَا: (مِنْ)، وَهِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَلِلتَّبْعِيضِ، وَلِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَمِنْهَا: (إِلَى) لِلِانْتِهَاءِ مُطْلَقًا، وَلَا تُزَادُ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ[126]، وَمِنْهَا: (اللَّامُ) لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَلِلتَّمْلِيكِ وَشِبْهِهِ، وَلِلِاسْتِحْقَاقِ، وَمِنْهَا: (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

قُلْتُ: وَتَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَمِنْهَا: (الْكَافُ) لِلتَّشْبِيهِ، وَدُخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ الْمَجْرُورِ قَلِيلٌ، وَعَلَى (أَنْتَ)، وَ(إِيَّاكَ) وَأَخَوَاتِهَا[127] أَقَلُّ.

الْقَسَمُ:

وَهُوَ صَرِيحٌ، وَغَيْرُ صَرِيحٍ، وَكِلَاهُمَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ أَوِ اسْمِيَّةٌ، وَيُسْتَغْنَى لِلدَّلِيلِ كَثِيرًا بِالْجَوَابِ عَنِ الْقَسَمِ، وَعَنِ الْجَوَابِ بِمَعْمُولِهِ، أَوْ تَقْسِيمٍ[128] مَسْبُوقٍ بِبَعْضِ حُرُوفِ الْإِجَابَةِ، وَالْأَصَحُّ كَوْنُ (جَيْرِ) مِنْ حُرُوفِ الْإِجَابَةِ، لَا اسْمًا بِمَعْنَى: حَقًّا، وَقَدْ تُفْتَحُ رَاؤُهَا، وَرُبَّمَا أَغْنَتْ هِيَ، وَ(لَا جَرَمَ) عَنْ لَفْظِ الْقَسَمِ مُرَادًا، وَقَدْ يُجَابُ بِـ(جَيْرِ) دُونَ إِرَادَةِ قَسَمٍ.

الْإِضَافَةُ:

الْمُضَافُ: الِاسْمُ الْمَجْعُولُ كَجُزْءٍ لِمَا يَلِيهِ، خَافِضًا لَهُ بِمَعْنَى (فِي) إِنْ حُسُنَ تَقْدِيرُهَا وَحْدَهَا، وَبِمَعْنَى (مِنْ) إِنْ حُسُنَ تَقْدِيرُهَا مَعَ صِحَّةِ [أ/185] الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي، وَبِمَعْنَى: (اللَّامِ) تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا فِيمَا سَوَى ذَيْنِكَ. وَيُزَالُ مَا فِي الْمُضَافِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ.

وَقَدْ يُزَالُ مِنْهُ التَّأْنِيثُ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وَيَتَخَصَّصُ بِالثَّانِي إِنْ كَانَ نَكِرَةً، وَيَتَعَرَّفُ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، مَا لَمْ يُوجِبْ تَأَوُّلَهُ بِنَكِرَةٍ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ مَا لَا يَكُونُ مَعَهُ مَعْرِفَةً، أَوْ عَدَمُ قَبُولِهِ تَعْرِيفًا؛ لِشِدَّةِ إِبْهَامِهِ كَـ(غَيْرٍ)، وَ(مِثْلٍ)، وَ(حَسْبٍ)، أَوْ تَكُنْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ وَلَا شَبِيهَةٍ بِمَحْضَةٍ؛ لِكَوْنِهِ صِفَةً مَجْرُورُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا فِي الْمَعْنَى أَوْ مَنْصُوبٌ.

قُلْتُ: وَلَنَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِشْكَالٌ نَفِيسٌ[129].

وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ إِلَى مَرْفُوعِهِ أَوْ مَنْصُوبِهِ، خِلَافًا لِابْنِ بَرْهَانَ[130]، وَلَا (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ، وَلَا الِاسْمُ الْمُضَافُ إِلَى الصِّفَةِ، خِلَافًا لِلْفَارِسِيِّ[131]، بَلْ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ وَ(أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ مَحْضَةٌ، وَإِضَافَةُ الِاسْمِ إِلَى الصِّفَةِ شَبِيهَةٌ بِمَحْضَةٍ لَا مَحْضَةٌ، وَكَذَا إِضَافَةُ الْمُسَمَّى إِلَى الِاسْمِ، أَوِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، أَوِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الْقَائِمِ مَقَامَ الْوَصْفِ، وَالْمُؤَكَّدِ إِلَى الْمُؤَكِّدِ، وَالْمُلْغَى إِلَى الْمُعْتَبَرِ، وَالْمُعْتَبَرِ إِلَى الْمُلْغَى.

التَّابِعُ:

وَهُوَ مَا لَيْسَ خَبَرًا مِنْ مُشَارِكِ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ، وَعَامِلِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ تَوْكِيدٌ، أَوْ نَعْتٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، أَوْ عَطْفُ نَسَقٍ، أَوْ بَدَلٌ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ تَابِعٍ عَلَى مَتْبُوعٍ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[132].

التَّوْكِيدُ:

وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ وَلَفْظِيٌّ، فَالْمَعْنَوِيُّ: التَّابِعُ الرَّافِعُ تَوَهُّمَ إِضَافَةٍ إِلَى الْمَتْبُوعِ، أَوْ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْخُصُوصُ.

وَاللَّفْظِيُّ: إِعَادَةُ اللَّفْظِ أَوْ تَقْوِيَتُهُ بِمُوَافَقَةِ [ب/185] مَعْنًى.

النَّعْتُ:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالِاشْتِقَاقِ وَضْعًا، أَوْ تَأْوِيلاً مَسُوقًا لِتَخْصِيصٍ، أَوْ تَعْمِيمٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ، أَوْ مَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ، أَوْ تَرَحُّمٍ، أَوْ إِبْهَامٍ، أَوْ تَوْكِيدٍ.

مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُنْعَتُ بِهِ وَيُنْعَتُ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَنَعْتُهُ مَصْحُوبُ (أَلْ) خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا مَحْضًا فَهُوَ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَمِنْهَا مَا لَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، كَالضَّمِيرِ مُطْلَقًا، خِلَافًا لِلْكِسَائِي فِي نَعْتِ ذِي الْغَيْبَةِ[133]، وَمِنْهَا مَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ كَالْعَلَمِ، وَمَا يُنْعَتُ بِهِ وَلَا يُنْعَتُ كَ(أَيٍّ).

عَطْفُ الْبَيَانِ:

التَّابِعُ الْجَارِي مَجْرَى النَّعْتِ فِي ظُهُورِ الْمَتْبُوعِ، وَفِي التَّوْضِيحِ وَالتَّخْصِيصِ، جَامِدًا أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ.

وَيُوَافِقُ الْمَتْبُوعَ فِي الْإِفْرَادِ وَضِدَّيْهِ، وَفِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَفِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، خِلَافًا لِمَنِ الْتَزَمَ تَعْرِيفَهُمَا[134]، وَلِمَنْ أَجَازَ بِخِلَافِهِمَا[135]، وَلَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ أَخَصَّ مِنَ الْمَتْبُوعِ عَلَى الْأَصَحِّ.

الْبَدَلُ:

التَّابِعُ الْمُسْتَقِلُّ بِمُقْتَضَى الْعَامِلِ تَقْدِيرًا دُونَ مُتْبَعٍ، وَيُوَافِقُ الْمَتْبُوعَ وَيُخَالِفُهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ وَلَا مِنْ مَظْهَرٍ[136]، وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ جُعِلَ تَأْكِيدًا إِنْ لَمْ يُفِدْ إِضْرَابًا، فَإِنْ اتَّحَدَا مَعْنًى سُمِّيَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمَّى بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ إِنْ دَلَّ عَلَى بَعْضِ الْأَوَّلِ،

وَبَدَلَ اشْتِمَالٍ إِنْ بَايَنَ الْأَوَّلَ وَصَحَّ الِاسْتِغْنَاءُ بِهِ عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ بَعْضَهُ، وَبَدَلَ إِضْرَابٍ أَوْ بَدَاءٍ إِنَّ بَايَنَ الْأَوَّلَ مُطْلَقًا وَقَصْدًا، وَإِلَّا فَبَدَلَ غَلَطٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُشْتَمِلَ فِي بَدَلِ الِاشْتِمَالِ هُوَ الْأَوَّلُ، خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ الثَّانِيَ[137]، أَوِ الْعَامِلَ[138].

الْمَعْطُوفُ عَطْفَ النَّسَقِ:

هُوَ الْمَجْعُولُ تَابِعًا بِأَحَدِ حُرُوفِهِ، وَلَيْسَ مِنْهَا (لَكِنْ) وِفَاقًا لِيُونُسَ[139]، وَلَا (إِمَّا) وِفَاقًا لَهُ وَلِابْنِ كَيْسَانَ[140]، وَأَبِي عَلِيٍّ[141]، وَلَا (إِلَّا)، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ[142]، [أ/186] وَالْفَرَّاءِ[143]، وَلَا (لَيْسَ)، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[144]، وَلَا (أَيْ)، خِلَافًا لِصَاحِبِ الْمُسْتَوْفَى[145].

[النِّدَاءُ][146]:

الْمُنَادَى: مَنْصُوبٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بِـ(أُنَادِي)، لَازِمَ الْإِضْمَارِ، اسْتِغْنَاءً بِظُهُورِ مَعْنَاهُ مَعَ قَصْدِ الْإِنْشَاءِ وَكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَجَعْلِهِمْ كَعِوَضٍ مِنْهُ فِي الْقُرْبِ هَمْزَةً، وَفِي الْبُعْدِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا (يَا)، أَوْ (أَيَا)، أَوْ (هَيَا) أَوْ (آ)، أَوْ (أَيْ).

الِاسْتِغَاثَةُ وَالتَّعَجُّبُ الشَّبِيهُ بِهَا:

إِنِ اسْتُغِيثَ الْمُنَادَى أَوْ تُعُجِّبَ مِنْهُ جُرَّ بِاللَّامِ مَفْتُوحَةً بِمَا يُجَرُّ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، وَبِكَسْرِ اللَّامِ مَعَ الْمَعْطُوفِ غَيْرِ الْمُعَادِ مَعَهُ (يَا)، وَمَعَ الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ، وَقَدْ يُجَرُّ بِـ(مِنْ) وَيُسْتَغْنَى عَنْهُ إِنْ عُلِمَ سَبَبُ الِاسْتِغَاثَةِ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُسْتَغَاثُ فَيَلِيْ (يَا) الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِنْ وَلِي (يَا) اسْمٌ لَا يُنَادَى إِلَّا مَجَازًا جَازَ فَتْحُ اللَّامِ بِاعْتِبَارِ اسْتِغَاثَتِهِ، وَكَسْرُهَا بِاعْتِبَارِ الِاسْتِغَاثَةِ مِنْ أَجْلِهِ فَيَكُون الْمُسْتَغَاثُ مَحْذُوفًا، وَرُبَّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثًا مِنْ أَجْلِهِ تَقْرِيعًا وَتَهْدِيدًا.

قُلْتُ: نَحْوُ: (يَا لَزَيْدٍ لِزَيْدٍ)، أَيْ: يَا زَيْدُ أَدْعُوكُ لِتُنْصِف مِنْ نَفْسِكَ[147].

وَلَيْسَتْ (لَامُ) الِاسْتِغَاثَةِ بَعْضَ (أَلْ)، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[148]، وَتُعَاقِبُهَا أَلِفٌ كَأَلِفِ الْمَنْدُوبِ، وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا فِي التَّعَجُّبِ.

النُّدْبَةُ:

الْمَنْدُوبُ: الْمَذْكُورُ بَعْدَ (يَا)، أَوْ (وَا) تَفَجُّعًا؛ لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ تَوَجُّعًا؛ لِكَوْنِهِ مَحَلَّ أَلَمٍ أَوْ سَبَبَهُ، وَلَا يَكُونُ اسْمَ جِنْسٍ مُفْرَدًا، وَلَا ضَمِيرًا، وَلَا اسْمَ إِشَارَةٍ، وَلَا مَوْصُولًا بِصِلَةٍ لَا تُعَيِّنُهُ.

وَيُسَاوِي الْمُنَادَي فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْأَحْكَامِ.

التَّرْخِيمُ:

يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالْهَاءِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَمًا زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِ عَجُزِهِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا، وَمَعَ الْأَلْفِ إِنْ كَانَ (اثْنَا عَشَرَ) أَوْ ([اثْنَتَا][149] عَشْرَةَ)، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَيُحْذَفُ آخِرُهُ.

وَلَا يُرَخَّمُ الثُّلَاثِيُّ الْمُحَرَّكُ الْوَسَطِ الْعَارِيْ مِنْ هَاءِ التَّأْنِيثِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ إِلَّا الْكِسَائِيّ[150]، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْجُمْلَةِ، وِفَاقًا لِسِيبَوَيْهِ[151].

التَّحْذِيرُ[152]:

إِلْزَامُ الْمُخَاطَبِ الِاحْتِرَازَ مِنْ مَكْرُوهٍ، بـ(إِيَّاكَ) أَوْ مَا يَجْرِيْ مَجْرَاهُ.

الْإِغْرَاءُ:

[ب/186] إِلْزَامُ الْمُخَاطَبِ الْعُكُوفَ عَلَى مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ، مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ، وَحِفْظِ عَهْدٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الْمَحْذُورُ ظَاهِرًا، وَلَا ضَمِيرَ غَائِبٍ إِلَّا وَهُوَ مَعْطُوفٌ، وَشَذَّ: (إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ)[153] مِنْ وَجْهَيْنِ.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ:

أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَهَا، غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرُّفَهَا، وَلَا تَصَرُّفَ الْأَسْمَاءِ، وَحُكْمُهَا غَالِبًا فِي التَّعَدِّي وَاللُّزُومِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ حُكْمُ الْأَفْعَالِ الْمُوَافِقَةِ مَعْنًى، وَلَا عَلَامَةَ لِلْمُضْمَرِ الْمُرْتَفِعِ بِهَا، وَبُرُوزُهُ مَعَ شِبْهِهَا[154] فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ دَلِيلُ فِعْلِيَّتِهِ.

وَأَكْثَرُهَا أَوَامِرُ، وَقَدْ تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ، أَوْ حَاضِرٍ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعْنَى نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ تَعَجُّبٍ وَاسْتِحْسَانٍ، أَوْ تَنَدُّمٍ، أَوْ اسْتِعْظَامٍ.

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ:

وُضِعَتْ[155] إِمَّا لِزَجْرٍ، وَإِمَّا لِحِكَايَةٍ.

نُونَا التَّوْكِيدِ:

خَفِيفَةٌ وَثَقِيلَةٌ، تَلْحَقَانِ الْمُضَارِعَ وُجُوبًا تَارَةً، وَجَوَازًا أُخْرَى.

[مَنْعُ الصَّرْفِ](156)

يَمْنَعُ صَرْفَ الِاسْمِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا، أَوْ مُوَازَنَةُ (مَفَاعِلَ) أَوْ (مَفَاعِيلَ) فِي الْهَيْئَةِ، لَا بِعُرُوضِ الْكَسْرَةِ.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ:

يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ لِتَجَرُّدِهِ(157) مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، لَا لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الِاسْمِ خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ(158).

[عَوَامِلُ الجَزْمِ](159):

مِنْ عَوَامِلِ الْجَزْمِ لَامُ الطَّلَبِ مَكْسُورَةً، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ.

وَلِأَدَاةِ الشَّرْطِ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا شَبِيهٌ بِالْجَوَابِ مَعْنًى فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ إِيَّاهُ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ(160)، وَالْمُبَرِّدِ(161)، وَأَبِي زَيْدٍ(162).

[التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ](163):

أَصْلُ الِاسْمِ التَّذْكِيرُ، فَاسْتَغْنَى عَنْ عَلَامَةٍ، بِخِلَافِ التَّأْنِيثِ، وَعَلَامَتُهُ فِي الِاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ (تَاءٌ) ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ، أَوْ أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ، وَيُعْلَمُ تَأْنِيثُ مَا لَمْ يُظْهِرْ(164) الْعَلَّامَةُ فِيهِ بِتَصْغِيرِهِ، أَوْ وَصْفِهِ، أَوْ ضَمِيرِهِ، أَوِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، أَوْ عَدَدِهِ، أَوْ جَمْعِهِ عَلَى مِثَالٍ يَخُصُّ الْمُؤَنَّثَ أَوْ يَغْلِبُ فِيهِ.

وَأَكْثَرُ مَجِيءِ التَّاءِ لِفَصْلِ أَوْصَافِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ أَوْصَافِ الْمُذَكَّرِ، أَوِ الْآحَادِ(165) الْمَخْلُوقَةِ مِنْ أَجْنَاسِهَا، وَرُبَّمَا فَصَلَتِ [أ/187] الْأَسْمَاءَ الْجَامِدَةَ، وَالْآحَادَ الْمَصْنُوعَةَ، وَرُبَّمَا لَحِقَتِ الْجِنْسَ، وَفَارَقَتِ الْوَاحِدَ، وَرُبَّمَا لَزِمَتْ صِفَاتٍ مُشْتَرَكَةً، أَوْ خَاصَّةً بِالْمُذَكَّرِ؛ لِتَأْنِيثِ مَا وُصِفَ فِي الْأَصْلِ، أَوْ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْمُؤَنَّثَ أَوْلَى بِهَا مِنَ الْمُذَكَّرِ.

النَّسَبُ:

يُجْعَلُ حَرْفُ إِعْرَابِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ يَاءً مُشَدَّدَةً تَلِي كَسْرَةً، وَيُحْذَفُ لَهَا عَجُزُ الْمُرَكَّبِ غَيْرِ الْمُضَافِ، وَصَدْرُ الْمُضَافِ إِنْ تَعَرَّفَ بِالثَّانِي تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا وَإِلَّا فَعَجُزُهُ، وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُهُ خَوْفَ اللَّبْسِ(166)، وَقَدْ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِـ(بَعْلَبَكّ) وَنَحْوِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ(167).

التَّصْرِيفُ:

عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الْكَلِمَةِ، وَمَا لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ، وَصِحَّةٍ وَإِعْلَالٍ، وَشِبْهِ ذَلِكَ، وَمُتَعَلَّقُهُ مِنَ الْكَلِمِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ، وَلَهَا الْأَصَالَةُ فِيهِ، وَمَا لَيْسَ بَعْضُهُ زَائِدًا يُسَمَّى مُجَرَّدًا، وَلَا يَتَجَاوَزُ خَمْسَةَ أَحْرُفٍ إِنْ كَانَ اسْمًا، وَلَا أَرْبَعَةً إِنْ كَانَ فِعْلاً، وَلَا يَنْقُصَانِ عَنْ ثَلَاثَةٍ.

وَالْمَزِيدُ فِيهِ إِنْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَتَجَاوَزْ سَبْعَةً إِلَّا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتَيِ: التَّثْنِيَةِ، أَوِ التَّصْحِيحِ، أَوِ النَّسَبِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً لَمْ يَتَجَاوَزْ سِتَّةً إِلَّا بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ، أَوْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، أَوْ نُونِ التَّوْكِيدِ.

التَّصْغِيرُ:

يُصَغَّرُ الِاسْمُ الْخَالِي مِنَ التَّوَغُّلِ فِي شَبَهِ الْحَرْفِ، وَمِنْ صِيَغِ التَّصْغِيرِ وَشِبْهِهَا، وَمُنَافَاةِ مَعْنَاهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَفَتْحِ ثَانِيهِ، وَزِيَادَةِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهُ، يُحْذَفُ لَهَا أَوَّلُ يَاءَيْنِ وَلِيَاهَا، وَتُقْلَبُ[168] يَاءً مَا وَلِيَهَا مِنْ وَاوٍ وُجُوبًا إِنْ سُكِّنَتْ، أَوِ اعْتَلَّتْ، أَوْ كَانَتْ لَامًا، وَاخْتِيَارًا إِنْ تَحَرَّكَتْ لَفْظًا فِي إِفْرَادٍ وَتَكْسِيرٍ، وَلَمْ يَكُنْ[169] لَامًا، وَيُجْعَلُ الْمَفْتُوحُ لِلتَّصْغِيرِ وَاوًا وُجُوبًا إِنْ كَانَ مُنْقَلِبًا عَنْهَا، أَوْ أَلِفًا زَائِدَةً، أَوْ مَجْهُولَةَ الْأَصْلِ، أَوْ بَدَلَ هَمْزَةٍ تَلِيْ هَمْزَةً، وَجَوَازًا مَرْجُوحًا إِنْ كَانَ يَاءً أَوْ مُنْقَلِبًا عَنْهَا.

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ:

أَقْصَى الْحَلْقِ لِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ، وَوَسَطُهُ لِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ، وَأَدْنَاهُ لِلْغَيْنِ [ب/187] وَالْخَاءِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْقَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْكَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْجِيمِ وَالشِّينِ وَالْيَاءِ، وَأَوَّلُ حَافَّةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْأَضْرَاسِ لِلضَّادِ، وَمَا دُونَ حَافَّتِهِ إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ وَمُحَاذِيْ ذَلِكَ مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى لِلَّامِ، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَفَوْقَ[170] الثَّنَايَا لِلنُّونِ وَالرَّاءِ، وَهِيَ أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا لِلطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَايَا لِلزَّايِ وَالسِّينِ وَالصَّادِ، وَهِيَ أَحْرُفُ الصَّفِيرِ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَطْرَافِ الثَّنَايَا لِلظَّاءِ وَالدَّالِ وَالثَّاءِ، وَبَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافُ الثَّنَايَا الْعُلْيَا لِلْفَاءِ، وَمَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ لِلْبَاءِ وَالْوَاوِ وَالْمِيمِ.

الْوَقْفُ:

إِنْ كَانَ آخِرُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ سَاكِنًا ثَبَتَ بِحَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُهْمَلاً فِي الْخَطِّ فَيُحْذَفُ، إِلَّا تَنْوِينَ مَفْتُوحٍ غَيْرَ مُؤَنَّثٍ بِالْهَاءِ فَيُبْدَلُ أَلِفًا فِي لُغَةِ غَيْرِ رَبِيعَةَ[171]، وَيُحْذَفُ تَنْوِينُ الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ بِلَا بَدَلٍ فِي لُغَةِ غَيْرِ الْأَزْدِ[172]، وَكَالصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ الْمَقْصُورُ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ فِي إِبْدَالِ الْأَلِفِ مِنْ تَنْوِينٍ مُطْلَقًا[173]، وَلِأَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ فِي عَدَمِ الْإِبْدَالِ مِنْهُ مُطْلَقًا[174].

الْهِجَاءُ:

وَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَرُوضِ أَصْلَانِ لَا يُعْدَلُ[175] عَنْهُمَا إِلَّا انْقِيَادًا لِسَبَبٍ جَلِيٍّ، أَوْ قَيْدًا[176] بِالرَّسْمِ السَّلَفِيِّ.

الْأَوَّل: فَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ إِنْ لَمْ يَكُونَا لِشَيْءٍ[177] وَاحِدٍ.

الثَّانِي: مُطَابَقَةُ الْمَكْتُوبِ الْمَنْطُوقَ فِي ذاوت[178] الْحُرُوفِ وَعَدَدِهَا، مَا لَمْ يَجِبِ الِاقْتِصَارُ عَلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ؛ لِكَوْنِهَا اسْمَ حَرْفٍ وَارِدًا وُرُودَ الْأَصْوَاتِ، أَوْ يُحْذَفِ الْحِرَفُ لِإِدْغَامِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ[179]، وَشَذَّ: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[القلم: 6].

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَاهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ[180].

[188/أ] الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

بَحْثٌ عَلَى جَمِيعِ كِتَابِيْ هَذَا، وَهُوَ مُنْتَقَى التَّسْهِيلِ الْمُسَمَّى بـ(الْقَوَانِينُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ) بَحْثُ إِفَادَةٍ وَإِجَادَةٍ، وَإِمْعَانٍ وَتَحْرِيرٍ، وَتَقْرِيرٍ وَإِتْقَانِ الْوَلَدِ الصَّالِحِ الْكَامِلِ الْفَاضِلِ الْمُحَصِّلِ الْمُؤَصَّلِ الْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْعَالِمِ نَجْلِ الْعُلَمَاءِ، مُحِبِّ الدِّينِ، أَبُو[181] الْجُودِ، مُحَمَّدُ[182]، ابْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ شِهَابِ الدِّينِ، أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ، الْمَشْهُورِ بِمَوْلَانَا زَادَهْ[183] الْحَنَفِيِّ السَّرَائِي[184]، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ، وَأَسْكَنَهُ بَحْبُوحَةَ الْجِنَانِ، وَقَدْ أَذِنَتُ لَهُ -كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ- أَنْ يُقْرِئَ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ لِمَنْ شَاءَ، فِي أَيِّ مَكَانٍ شَاءَ، فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ، وَأَنْ يَرْوِيَهُ عَنِّي، وَجَمِيعُ مَا يَجُوزُ لِيْ وَعَنِّي رِوَايَتُهُ مِنْ مُصَنَّفَاتِيْ وَغَيْرِهَا، مِنْ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ، وَمَنْقُولٍ وَمَعْقُولٍ مَأْثُورٌ بِشَرْطِهِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَرِ.

وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَمَاعَةٍ، حَامِدًا وَمُصَلِّيًا وَمُسَلِّمًا، وَذَلِكَ فِي حَادِيْ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ، مِنْ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَمَانِمائَة[185].

النتائج:

توصل البحث إلى نتائج عدة، أبرزها:

1- المكانة العلمية لابن جماعة، إذ يعد من أبرز علماء القرن التاسع، وملازمة العلماء له، وتفننه في الشروح والمختصرات مع كثرة آثاره دليلٌ واضح على هذه المكانة.

2- عناية ابن جماعة بأعظم الكتب النحوية (التسهيل)، وتقريبه بالاختصار والتعليق ينبئ عن فكرٍ وتطور في الدرس النحوي لدى علماء القرن التاسع، ولذا فإن كتاب (القوانين في النحو) يُعدُّ الكتاب النحوي الثاني لابن جماعة الذي يحاول فيه اختصار النحو، وتهذيب مسائله، مع إيراد أهم الخلافات بين العلماء، وأما الكتاب الأول وهو (إعانة الإنسان على أحكام اللسان) فهو من تأليفه، وقد جرَّده من الخلافات النحوية.

3- على الرغم من محافظة ابن جماعة على لفظ ابن مالك في التسهيل، فإنَّ له تعليقات واستدراكات يسيرة تبين أنه غير مقلدٍ لأحد.

4- أن لابن جماعة مؤلفاتٍ وآثارًا كثيرةً ما زالت في عداد المخطوطات، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق وإخراجها إلى المكتبة العربية.

وأخيرًا: يوصي البحث بأن تجمع تعقبات ابن جماعة على العلماء، وما انفرد به من مسائل لغوية في شتى مؤلفاته النحوية والصرفية، ليستفاد منها في الدراسة والتحقيق.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن مالك، التسهيل: 1، 2.
(2) أبو حيان، التذييل والتكميل: 1/ 8.
(3) نفسه: 1/ 6.
(4) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 1/ 15.
(5) الجيش، مقدمة تمهيد القواعد: 1/ 108.
(6) الدماميني، تعليق الفرائد- المقدمة : 1/ 18.

(7) من آخر الرسائل التي وقفت عليها: نتائج التحصيل في شرح التسهيل، للمرابط الدلائي، (ت: 1089)، وقد حُقق في عدة رسائل علمية سنتي 1441هـ -1442هـ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وذكر جابر السريع عن أحمد محمد علام أنَّه يحقق شرح التسهيل لابن هشام على نسختين. ينظر: ابن هشام، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: 1/ 19.

(8) تنظر سيرته في: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: 4/ 49، 50. ابن حجر، إنباء الغمر في أبناء العمر: 3/ 115-117. العامري، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين: 51، 52. السخاوي، الضوء اللامع: 7/ 171-174. السيوطي، بغية الوعاة: 1/ 63-66.الشوكاني، البدر الطالع: 2/ 147-149.

(9) ابن حجر، إنباء الغمر: 2/ 160.

(10) ينظر: الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين: 147.

(11) ينظر: نفسه: 209. ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: 2/ 280-282.

(12) السخاوي، الضوء اللامع: 7/ 172.

(13) يعد هذا الكتاب هو المؤلف الأول، إذ يختصر فيه أبواب النحو بأسلوب واضح خالٍ من الخلافات. والكتاب مطبوع في محلة الوعي الإسلامي في الكويت عام 1438هـ، بتحقيق رياض العيسى.

(14) ينظر: ابن حجر، إنباء الغمر: 3/ 117.

(15) ينظر النص المحقق صفحة رقم [26].

(16) ينظر النص المحقق صفحة رقم [33].

(17) ينظر النص المحقق صفحة رقم [26].

(18) ينظر النص المحقق صفحة رقم [27].

(19) ينظر النص المحقق صفحة رقم [29].

(20) ينظر النص المحقق صفحة رقم [33].

(21) ينظر النص المحقق صفحة رقم [22].

(22) ينظر النص المحقق صفحة رقم [31].

(23) ينظر النص المحقق صفحة رقم [18].

(24) ينظر النص المحقق صفحة رقم [21].

(25) ينظر النص المحقق صفحة رقم [21].

(26) ينظر النص المحقق صفحة رقم [21].

(27) هكذا أوردها بلفظ التأنيث: سبعة!

(28) ينظر النص المحقق صفحة رقم [19].

(29) ينظر النص المحقق صفحة رقم [24].

(30) ينظر النص المحقق صفحة رقم [37].

(31) ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 7/ 173.

(32) السيوطي، بغية الوعاة: 1/ 65.

(33) ينظر: 2/ 99.

(34) ستأتي ترجمته في التحقيق صفحة رقم [39].

(35) هكذا في المخطوطة، ويمكن توجيهها على إرادة القطع.

(36) زيادة من المحقق، وهي في التسهيل صفحة: 3.

(37) زيادة من المحقق، وهي في التسهيل صفحة: 7.

(38) كتب بجوارها ما نصه: "وهو الذي عليه الجمهور، ومنهم من يجعله أصلًا في الفعل، فرعًا في الاسم، ومنهم من يجعله أصلًا في كل واحد منهما، والذي يجعل الإعراب أصلًا في الفعل يقول: إنَّ الإعراب لأجل اعتبار المعاني، والفعل محل للتغيير والاعتوار".

(39) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 133.

(40) زيادة من المحقق، وهي في التسهيل: 12.

(41) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: 15/ 406. ابن جني، سر صناعة الإعراب: 2/ 339.

(42) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 211. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 105.

(43) زيادة من المحقق، وهي فيك ابن مالك، التسهيل: 21.

(44) كتب بجوارها: (هو المنحط رتبته في المعرفة).

(45) كتب بجوارها: (والنكرات سبعة: شيء، ثم جوهر، ثم جسم، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل. عن...نقلًا عن ابن القواس).

(46) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 253، وهناك قول آخر، وهو: أن مذهب الخليل أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة (من)، وأما غير الخليل من علماء البصرة والكوفة فيرون أن اللام وحدها للتعريف، والألف قبلها زائدة. ينظر: الزجاجي، اللامات: 41.

(47) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/ 148.

(48) كتب بجوارها: أي: المبتدأ.

(49) هكذا في الأصل، والصواب: والمبتدأُ الخبرَ. كما في التسهيل: 44.

(50) ينظر: الزمخشري، المفصل: 43. ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 223. ونسبه أبو البركات الأنباري لبعض البصريين. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 38.

(51) كتب بجوارها: ويتفرع من أنَّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ أربعة مذاهب ... في هذا النص خمس كلمات لم تتضح لي؛ نظرًا لأنها على طرف اللوح.

(52) كتب بجوارها: قوله: (غالبًا) يحترز من القليل الذي حذف منه ذلك وأُريد، مثل: تنفك تسمع، أي: ما تنفك.

(53) كتب بجوارها: قوله: (أو تقديرًا) مثاله: قوله: ولا أُراها تزال ظالمة.

(54) كتب بجوارها: لا ماضي يزول.

(55) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 522. ابن يعيش، شرح المفصل: 5/ 65.

(56) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 134. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 324.

(57) كتب بجوارها: اخلولقت السماء.

(58) كتب بجوارها: (كاد) فيها مذاهب، أحدها: أنْ يلزم من نفيها القبول، ومن ثبوتها النفي. والثاني: أن يلزم من نفيها النفي مع مقاربته أن يفعل، ومن ثبوتها الثبوت مع مقاربته أن يفعل. والثالث: أن يلزم من نفيها النفي، ومن ثبوتها الثبوت، وأما المقاربة وألا مقاربة فمستفاد من خارجها، لا من نفسها.

(59) ينظر: الأزهري، الزاهر في معاني كلام الناس: 2/ 84. الصغاني، التكملة: 2/ 333.

(60) كتب بجوارها: وإنما لم يذكر (أنَّ) المفتوحة، لأنها فرع (إنَّ) المكسورة.

(61) كتب بجوارها: والفرق بين التمني والترجي: أنَّ التمني لحصول البعيد، والترجي لحصول القريب، وربما دخلت ليت على غير المستحيل وَ(لعل) لا تدخل على المستحيل.

(62) كتب بجوارها: والترجي أعمُّ، طلب وقوع الفعل. والإشفاق: طلب عدم وقوع الفعل.

(63) كتب بجوارها: من أنَّ الأسماء: لِمَ كانت كالفضلات؟

(64) كتب بجوارها: أما إذا كررت (لا) ففيها خمسة أوجه، كما في: لا حول ولا قوة.

(65) كتب بجوارها: أي: لِم كانت (لا) إذا ركبت وقع الخلاف في أنها تعمل ولا تعمل، وفي الإفراد وقع الإجماع على عملها للاسم اللهمَّ أن يقال: حال التركيب ضعف عملها.

(66) كتب بجوارها: الخبر.

(67) ينظر: الزمخشري، المفصل: 52. ابن الأثير، البديع: 1/ 576.

(68) هكذا في الأصل، والذي في التسهيل بلفظ: مضمَّن. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 75.

(69) ذكر ابن عصفور هذا القول دون نسبة لأحد. ينظر: ابن عصفور، الشرح الكبير: 1/ 165.

(70) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 410. ينظر أيضًا: ابن الخباز، توجيه اللمع: 121.

(71) هكذا في الأصل، وفي التسهيل: وجب نصب السابق. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 80.

(72) كتبت في الأصل بلفظ: القرافي، والصواب ما أثبته. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 86. ينظر قول الفراء في: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 205.

(73) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 71.

(74) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 56.

(75) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 180.

(76) لعل محل الإنكار هو: أنه إذا ساوى معنى المصدر معنى عامله، فإنه يكون لمجرد التوكيد، وهذا القول صرَّح به ابن جني، وذكر أبو حيان عن أبي الأبذي أنه ليس من التأكيد اللفظي، بل يراد به البيان ورفع المجاز. ينظر: ابن جني، اللمع: 48. أبو حيان، التذييل والتكميل: 7/ 144.

(77) هكذا في الأصل، والصواب: مفهم الحدث. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 90.

(78) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل للزجاج، فقال: «خلافا للزجاج»، وأما في التسهيل فقال: «خلافا لبعضهم». ينظر: ابن مالك، التسهيل: 90. ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 196. وقد علق أبو حيان على هذا بقوله: «خلافًا لبعضهم، هذا المذهب نسبه المصنف إلى الزجاج، فقال في النسخة القديمة من هذا الكتاب: خلافاً للزجاج، وقال في النسخة القديمة من شرحه لهذا الكتاب: «وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر...، وقال المصنف في النسخة الجديدة من شرح هذا الكتاب ما معناه: «إن الذي ذهب إلى أنه انتصب انتصاب نوع المصدر- وهو بعض المتأخرين- قال: وقد نسب إلى الزجاج، وليس بصحيح، بل مذهبه مذهب سيبويه. انتهى» إلخ. أبو حيان، التذييل والتكميل: 7/ 236، 237.

(79) هكذا في الأصل، والذي في التسهيل بلفظ: (مُعدًّى). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 99.

(80) ينظر: الجرجاني، الجمل: 20. الجرجاني، شرح الجمل: 98.

(81) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 200. ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 440.

(82) هكذا في الأصل، والمثبت في التسهيل بلفظ: (فمنقطع). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 101.

(83) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 63، 64.

(84) قال ابن عقيل: حكاه ابن العلج عن الفراء. ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 55. ينظر لتوجيه الآيات عند الفراء في المعاني: 2/ 28، 3/ 44.

(85) ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 283.

(86) ينظر: الماتريدي، تفسير الماتريدي: 10/ 269،

(87) ذكر ابن عصفور الخلاف بين النحويين دون نسبة الأقوال. ابن عصفور، الشرح الكبير: 2/ 249-250.

(88) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بدون الواو، بلفظ (إنْ). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 103.

(89) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ الياء: (يجر). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 108.

(90) من أمثلة سيبويه. ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 377.

(91) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 2/ 325، وفيه أيضًا أن ابن خروف نقل عن الفراء أنه حكى: حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جهته إلى جبهتي. ولم أجد قول هشام ولا قول الفراء عند المتقدمين، بل وجدت السيرافي نص على أنه لم يقل أحد هذا. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 283.

(92) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بالياء (ويجره). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 114.

(93) جزء من عجز بيت من الرجز، وتمامه: كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ**ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ، وهو لجندل بن المثنى الطهوي. ينظر: ابن يسعون، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 2/ 992. القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح: 2/ 600. وهو في كتاب سيبويه منسوب لبعض السعديين. ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 624.

(94) زيادة من المحقق، وهي في التسهيل: 124.

(95) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بالواو، (ومعنى). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 125.

(96) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بالتاء، (وتقع). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 125.

(97) لم يذكر المؤلف وقوعها مضافًا إليه، وقد وردت في التسهيل. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 125.

(98) هكذا في الأصل، ولم تذكر في التسهيل وشروحه إلا في: ابن عقيل، المساعد: 2/ 117، وعلَّق عليها بقوله: «بحذف الألف، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف».

(99) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (فيليا). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(100) ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: 517. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 81.

(101) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (يتصرفان). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(102) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (أو كسرها). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(103) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (فعيل). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(104) ينظر: المبرد، المقتضب: 2/ 145.

(105) ينظر: ابن السراج، الأصول: 1/ 115.

(106) كالسيرافي وابن جني. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 12. ابن جني، اللمع: 142.

(107) كالأخفش. ينظر: الكافية لابن الحاجب: 50. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 4/ 2060.

(108) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تدخل). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(109) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تعمل). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 126.

(110) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 355. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 104.

(111) كالفراء وابن درستويه. ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع: 382. ابن يعيش، شرح المفصل: 4/ 421.

(112) ينظر: الزمخشري، المفصل: 368. ابن الخشاب، المرتجل: 147.

(113) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تفارقه). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 130.

(114) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 139.

(115) ينظر: الزمخشري، المفصل: 367.

(116) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 33.

(117) زيادة من المحقق يتم بها المعنى، وهي فيك ابن مالك ، التسهيل: 130.

(118) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: فَعُول. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 136.

(119) ينظر: ابن عصفور، الشرح الكبير: 1/ 561.

(120) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 1/ 436.

(121) زيادة من المحقق يتم بها المعنى، وهي في: ابن مالك، التسهيل: 137.

(122) ينظر القول غير منسوب لأحد في: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 38. ونسبه ابن مالك للرماني في: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 76.

(123) ينظر: ابن السراج، الأصول: 2/ 265. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 2/ 38.

(124) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 77، 78.

(125) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (الفعل). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 139.

(126) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 78.

(127) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ التثنية: (وأخواتهما). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 147.

(128) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (بقسم). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 154.

(129) كتب بجوارها: (الإشكالُ أنَّ الإضافة مطلقًا تقتضي تخصيص المضاف بالمضاف إليه، سواء كانت محضة أو غير محضة، وإلا فلا يكون للإضافة إضافةٌ فلا وجه لهذه التفرقة).

(130) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 228.

(131) ينظر: الفارسي، الإيضاح العضدي: 269.

(132) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 288.

(133) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 320.

(134) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 326، وفيه: قال ابن مالك: إن الشلوبين نسب هذا القول للبصريين. قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل من غير جهته. قلت: ذكر ابن عقيل أن صاحب البسيط نقل ذلك كما نقله الشلوبين. ينظر: ابن عقيل، المساعد: 2/ 423. قلت: وقد نص ابن يعيش على أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 260.

(135) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تخالفهما). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 171. كالفراء والكوفيين، وخرَّج الزمخشري عليه بعض الآيات. ينظر: الزمخشري، الكشاف: 1/ 388. ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 326.

(136) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (ظاهر). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 172.

(137) ينظر: الفارسي، الحجة: 6/ 378. ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 338.

(138) نسبه ابن مالك للمبرد. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 338.

(139) ينظر: ابن عصفور، الشرح الكبير: 1/ 224.

(140) ذكر ابن عصفور أن النحويين اتفقوا على أنَّ (إمَّا) ليست حرف عطف، ولكن أوردوها من حروف العطف لمصاحبتها لها. ينظر: ابن عصفور، الشرح الكبير: 1/ 223.

(141) ينظر: الزمخشري، المفصل: 405.

(142) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 1/ 162.

(143) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 345.

(144) نسب أبو علي الفارسي هذا القول للبغداديين. ينظر: الفارسي، المسائل الحلبيات: 264. وكذا ابن عصفور. ينظر: الشرح الكبير: 1/ 225.

(145) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 347.

(146) زيادة من المحقق، وهي في: ابن مالك، التسهيل: 179.

(147) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 3/ 412.

(148) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 325.

(149) كُتبت في الأصل بلفظ: (اثنتي)، وما أثبته من: ابن مالك، التسهيل: 188.

(150) ينظر: ابن عصفور، الشرح الكبير: 2/ 113.

(151) ينظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 377. وقد أنكر أبو حيان هذا، وزعم أنه غلط وسوء فهم من ابن مالك على سيبويه. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 5/ 2230.

(152) نقل المؤلف تعريف التحذير والإغراء من: ابن مالك. شرح الكافية: 3/ 1377-1379.

(153) من أمثلة سيبويه. ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 279.

(154) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (مشبهها). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 210.

(155) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (وضع)، ينظر: ابن مالك، التسهيل: 213.

(156) زيادة من المحقق، وهي في: ابن مالك، التسهيل: 218.

(157) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: لتعرّيه. ينظر: ابن مالك، التسهيل: 228.

(158) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 3/ 91. ابن الوراق، علل النحو: 187.

(159) زيادة من المحقق، وهي في : ابن مالك، التسهيل: 235.

(160) ينظر: ابن جني، الخصائص: 2/ 390. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 511-517.

(161) ينظر: المبرد، المقتضب: 3/ 177.

(162) ينظر: ابن جني، الخصائص: 2/ 390.

(163) زيادة من المحقق، وهي في : ابن مالك، التسهيل: 253.

(164) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تظهر)، ينظر: ابن مالك، التسهيل: 253.

(165) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (والآحاد)، ينظر: ابن مالك، التسهيل: 253.

(166) كتب بجوارها: وقد يُركب من الصدر والعجز أمثال: (عَبْشَمي)، و(عَبْدَري)، و(عَبْقَسي)، في: عبد شمس، وعبد ربه، وعبد القيس.

(167) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (للجرمي). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 261. وهذا القول منسوب للجرمي في: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 4/ 124. ابن سيدة، المخصص: 4/ 163.

(168) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (ويقلب). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 284.

(169) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (تكن)، ينظر: ابن مالك، التسهيل: 284.

(170) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (فويق). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 319.

(171) نص السيرافي على أن كل العرب على هذا، إلا ما حكاه الأخفش عن قوم يقولون: رأيت زيدْ، بلا ألف. ولم ينسب هذه اللغة لقوم بعينهم. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 5/ 38.

(172) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/ 167. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 5/ 40.

(173) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 49. ابن الأنباري، أسرار العربية: 57. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 187.

(174) ينظر: ابن الخشاب، المرتجل: 47. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: 187.

(175) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (ولا يعدل). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 332.

(176) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (اقتداءً). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 332.

(177) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (كشيء). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 332.

(178) هكذا في الأصل والصواب (ذوات)، ينظر: ابن مالك، التسهيل: 332.

(179) هكذا في الأصل، وأما في التسهيل فهي بلفظ: (كلمته). ينظر: ابن مالك، التسهيل: 333.

(180) كتب بجوارها: ونقل من خط المصنف، أبقاه الله تعالى للمسلمين في خير وسلامة، في يوم الثلاثاء، الخامس عشر، شهر رجب الفرد، [سنة أحد [إحدى] عشر [عشرة] وثمان مئة [وثمانمائة]. وكتبه: محمد بن أحمد، الشهيرُ والده بمولانا زاده السرائي، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين أجمعين، والحمد لله.

(181) هكذا في المخطوطة، ويمكن توجيهها على إرادة القطع.

(182) هو: محمد بن أحمد بن أبي يزيد، محب الدين، أبو السعادات القاهري، والعجمي الأصل، وهو سبط شمس الدين الأقصرائي؛ ولذا يعرف بابن بنت الأقصرائي، فقيه حنفي، ومفسر ومحدث، ولد في القاهرة في شهر ذي الحجة سنة 790هـ، وبعد شهر تقريبًا توفي والده الملقب بمولانا زاده، فكفله جده لأمه، وحفظ القرآن وهو صغير، وتفقه وتعلم العربية على يد خاله البدر الأقصرائي، كما قرأ العربية والصرف على شيخه محمد بن أحمد ابن مرزوق المغربي، ولازم عز الدين بن جماعة تسع سنين، وانتفع به كثيرًا، وعنه أخذ جل العلوم، وكان ابن جماعة يحبه ويقدمه، وأَذِن له في إقراء العلوم، وكان إمام السلطان في زمانه، ومن تلاميذه السخاوي، وله حاشية على الكشاف لم تكمل، حيث وصل فيها إلى سورة النساء، وله حاشية على الهداية، وحاشية على البديع لابن الساعاتي، وكانت وفاته في الثالث من شهر ذي الحجة وهو محرم في مكة، سنة 859هـ. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 7/ 115-117. السيوطي، نظم العقيان: 138، 139.

(183) أحمد بن أبي يزيد بن محمد، ويلقب بمولانا زاده العجمي الحنفي، ولد سنة 754هـ، أقام بالشام يدرس الفقه والأصول، ثم دخل القاهرة وأسند إليه تدريس الحديث في الظاهرية، توفي مسمومًا، في شهر محرم، سنة 791هـ، رحمه الله. ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 1/ 398.

(184) السرائي نسبة إلى بلاد سَرَاي، والسراي: بفتح المهملتين مدينة في بلاد الدشت. ينظر: السخاوي، الضوء اللامع: 7/ 115.

(185) كتب بجوارها: وهذا ما نقل من خطِّ شيخِنا وأستاذِنا، العالِم العلامة، أبو المعالي عز الدين محمد بن جماعة ظاهرًا وباطنًا.

قائمة المصادر والمرجع:

1) ابن الأثير، المبارك محمد بن محمد ، البديع في علم العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1420هـ.
2) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
3) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ.
4) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ.
5) الأنباري، محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
6) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجمل، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ.
7) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، كتاب شرح الجمل في النحو، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ.
8) ابن جني، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
9) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، دار الكتب الثقافية، الكويت.
10) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.
11) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، مكتبة الآداب، مصر، 2010م.
12) ابن حجر، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1392هـ.
13) ابن حجر، أحمد بن علي، إنباء الغمر في أبناء العمر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بيروت، 1389هـ.
14) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ.

15) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
16) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 1418هـ.
17) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دار السلام، مصر، 1428هـ.
18) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، مجمع اللغة العربية، مصر، 1392هـ.
19) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، الخانجي، القاهرة، 1411هـ.
20) ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1419هـ.
21) الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق ودراسة : محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أطروحة دكتوراه،،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة ، 1403هـ.
22) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان ، المعجم المختص بالمحدثين، مكتبة الصديق، الطائف، 1408هـ.
23) الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق، اللامات، دار الفكر، دمشق، 1405هـ.
24) الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق، علل النحو، دار النفائس، بيروت، 1406هـ.
25) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
26) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
27) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
28) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النَّحو، مؤسسة الرسالة، بيروت.
29) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ.
30) ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المخصص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ.
31) السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
32) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، بغية الوعاة، المكتبة العصرية، بيروت.
33) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت،.
34) الصغاني، الحسن بن محمد، التكملة، دار الكتب، القاهرة، 1979م.
35) العامري، محمد بن أحمد بن عبد الله، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، دار ابن حزم، بيروت، 1421هـ.

36) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي: الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1980م.
37) ابن عقيل، محمد كامل بركات ،المساعد على تسهيل الفوائد، دار الفكر، دمشق، 1400هـ.
38) العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
39) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب، علل البناء والإعراب، دار الفكر، دمشق، 1416هـ.
40) الفارسي، الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، 1987م.
41) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، 1969م.
42) الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث، بيروت، 1993م.
43) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، القاهرة، 1995م.
44) ابن قاضي شهبة، أحمد محمد، طبقات الشافعية، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ.
45) القيسي، الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.
46) الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التفسير (تأويلات أهل السنة)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ.
47) ابن مالك ، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 1967م.
48) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، دار هجر، القاهرة، 1990م.
49) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، 1402هـ.
50) المبرد، محمد ابن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
51) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، علي محمد فاخر (وآخرون) ، دار السلام، القاهرة، 1428هـ.
52) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريع، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، 1440هـ.

53) ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ.
54) ابن يسعون، يوسف بن يبقي، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 1429هـ
55) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.

Arabic references

1) Ibn al-ʾAṯīr, al-Mubārak Muḥammad Ibn Muḥammad, al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabīyah, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, al-Suʿūdīyah, 1420.
2) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Tahḏīb al-Luġah, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.
3) Ibn al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Ḫilāf bayna al-Naḥwīyīn, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 1424.
4) Ibn al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, ʾAsrār al-ʿArabīyah, Dār al-ʾArqam Ibn ʾAbī al-ʾArqam, Bayrūt, 1420.
5) al-ʾAnbārī, Muḥammad Ibn al-Qāsim, al-Ẓāhir fī Maʿānī Kalimāt al-Nās, Ed. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1992.
6) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-Ǧamal, Maǧmaʿ al-Luġah al-ʿArabīyah, Dimašq, 1392.
7) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, Kitāb Šarḥ al-Ǧumal fī al-Naḥw, Master's Thesis, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1407.
8) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, al-Ḫaṣāʾiṣ, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, N. D.
9) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, al-Lumaʿ fī al-ʿArabīyah, Dār al-Kutub al-Ṯaqāfīyah, al-Kuwait, N. D.
10) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, Sirr Ṣināʿat al-ʾIʿrāb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1421.
11) Ibn al-Ḥāǧib, Ǧamāl al-Dīn Ibn ʿUṯmān Ibn ʿUmar, al-Kāfīyah fī ʿIlm al-Naḥw, Maktabat al-Ādāb, Miṣr, 2010.

12) Ibn Ḥağar, ʾAḥmad Ibn ʿAlī, al-Durar al-Kāminah fī ʾAʿyān al-Miʾah al-Ṯāminah, Mağlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUṯmānīyah, al-Hind, 1392.
13) Ibn Ḥağar, ʾAḥmad Ibn ʿAlī, ʾInbāʾ al-Ġumar fī ʾAbnāʾ al-ʿUmar, Laǧnat Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1389.
14) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, Irtišāf al-Ḍarab min Lisān al-ʿArab, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1418.
15) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1420.
16) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Taḏyīl & al-Takmīl fī Šarḥ Kitāb al-Tashīl, Dār Kunūz ʾIšbīliyā, al-Riyāḍ, 1418.
17) Ibn al-Ḥabbāz, ʾAḥmad Ibn al-Ḥusayn, Tawǧīh al-Lumaʿ, Dār al-Salām, Miṣr, 1428.
18) Ibn al-Ḫaššāb, ʿAbdallāh Ibn ʾAḥmad, al-Murtaǧal fī Šarḥ al-Ǧumal, Maǧmaʿ al-luġah al-ʿArabīyah, Miṣr, 1392.
19) al-ʾAḫfaš, Saʿīd Ibn Masʿadah, Maʿānī al-Qurʾān, al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1411.
20) Ibn Darastawayh, ʿAbdallāh Ibn Ǧaʿfar, Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ & Šaraḥahu, al-Mağlis al-ʾAʿlá lil-Šuʾūn al-ʾIslāmīyah, Miṣr, 1419.
21) al-Damāmīnī, Muḥammad Ibn ʾAbībakr Ibn ʿUmar, Taʿlīq al-Farāʾid ʿalá Tashīl al-Fawāʾid, Taḥqīq & Dirāsah: Muḥammad Ibn ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad al-Mufaddá, PhD Thesis, Ǧāmiʿat al-ʾImām Muḥammad Ibn Suʿūd al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1403.
22) al-Ḏahabī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad Ibn ʿUṯmān, al-Muʿǧam al-Muḫtaṣṣ bi-al-Muḥaddiṯīn, Maktabat al-Ṣiddīq, al-Ṭāʾif, 1408.
23) al-Zaǧǧāǧī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾIsḥāq, al-Lāmāt, Dār al-Fikr, Dimašq, 1405.
24) al-Zaǧǧāǧī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾIsḥāq, ʿIlal al-Naḥw, Dār al-Nafāʾis, Bayrūt, 1406.
25) al-Zamaḫšarī, Maḥmūd Ibn ʿUmar Ibn Muḥammad, al-Kaššāf ʿan Ḥaqāʾiq Ġawāmiḍ al-Tanzīl, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Bayrūt, 1407.
26) al-Zamaḫšarī, Maḥmūd Ibn ʿUmar Ibn Muḥammad, al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-ʾIʿrāb, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1993.
27) al-Saḫāwī, Muḥammad Ibn ʿAbdalraḥmān, al-Ḍawʾ al-Lāmiʿ li-ahl al-Qarn al-Tāsiʿ, Dār Maktabat al-Ḥayāt, Bayrūt, N. D.
28) Ibn al-Sarrāǧ, ʾAbūbakr Muḥammad, al-ʾUṣūl fī al-Naḥw, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt.

29) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṯmān Ibn Qanbar, al-Kitāb, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1408.
30) Ibn Sidah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl, al-Muḫṣṣaṣ, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 1417.
31) al-Sīrāfī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ Kitāb Sībawayh, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2008.
32) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Buġyat al-Wuʿāt, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, N. D.
33) al-Šawkānī, Muḥammad Ibn ʿAlī, al-Badr al-Ṭāliʿ bi-Maḥāsin min baʿda al-Qarn al-Tāsiʿ, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, N. D.
34) al-Ṣaġānī, al-Ḥasan Ibn Muḥammad, al-Takmilah, Dār al-Kutub, al-Qāhirah, 1979.
35) al-ʿĀmirī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdallāh, Bahǧat al-Nāẓirīn ʾilá Tarāǧim al-Mutaʾaḫḫirīn mina al-Šāfiʿīyah al-Bāriʿīn, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1421.
36) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Mūʾmin Ibn Muḥammad, Šarḥ Ǧumal al-Zaǧǧāǧī: al-Šarḥ al-Kabīr, Ed. Ṣāḥib ʾAbū Ǧanāḥ, Ǧāmiʿat al-Mawṣil, Mūʾassasat Dār al-Kutub lil-Ṭibāʿah & al-Našr, 1980.
37) Ibn ʿAqīl, Muḥammad Kāmil Barakāt, al-Musāʿid ʿalá Tashīl al-Fawāʾid, Dār al-Fikr, Dimašq, 1400.
38) al-ʿUkbarī, ʿAbdallāh Ibn al-Ḥusayn, al-Tabyīn ʿan Maḏāhib al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1986.
39) al-ʿUkbarī, ʿAbdallāh Ibn al-Ḥusayn, al-Lubāb, ʿIlal al-Bināʾ & al-ʾIʿrāb, Dār al-Fikr, Dimašq, 1416.
40) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġafūr, al-Masāʾil al-Ḥalabīyāt, Ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Bayrūt, 1987.
41) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġafūr, al-ʾĪḍāḥ al-ʿAḍdī, Ed. Ḥasan Šāḏilī Farhūd, Kullīyat al-Ādāb, Ǧāmiʿat al-Riyāḍ, 1969.
42) al-Fārisī, al-Ḥasan Ibn ʾAḥmad Ibn ʿAbdalġafūr, al-Ḥuǧǧah lil-Qurrāʾ al-Sabʿah, Ed. Badr al-Dīn Qahwaǧī, Bašīr Ǧwayǧābī, Dār al-Maʾmūn lil-Turāṯ, Bayrūt, 1993.
43) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Zīyād, Maʿānī al-Qurʾān, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 1995.
44) Ibn Qāḍī Šuhbah, ʾAḥmad Muḥammad, Ṭabaqāt al-Šāfiʿīyah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1407.
45) al-Qaysī, al-Ḥasan Ibn ʿAbdallāh, ʾĪḍāḥ Šawāhid al-ʾĪḍāḥ, Ed. Muḥammad Ibn Ḥammūd al-Daʿǧānī, Dār al-Ġarb al-ʾIslāmī, Bayrūt, 1987.

46) al-Māturīdī, Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn Maḥmūd, al-Tafsīr (Taʾwīlāt ahl al-Sunnah), Ed. Mağdī Bāsllūm, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1426.

47) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Tashīl al-Fawāʾid & Takmīl al-Maqāṣid, Ed. Muḥammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, al-Qāhirah, 1967.

48) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Tashīl, Ed. ʿAbdalraḥmān al-Sayyid, Muḥammad al-Maḫtūn, Dār Hağar, al-Qāhirah, 1990.

49) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Kāfīyah al-Šāfīyah, Markaz al-Baḥṯ al-ʿIlmī, Ǧāmiʿat Umm al-Qurá, al-Suʿūdīyah, 1402.

50) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAbdalḫāliq ʿUḍaymah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1994.

51) Nāẓir al-Ǧayš, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, Tamhīd al-Qawāʿid bi-Šarḥ Tashīl al-Fawāʾid, ʿAlī Muḥammad Fāḫir (& Āḫarūn), Dār al-Salām, al-Qāhirah, 1428.

52) Ibn Hišām, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf, Ḥāšytān min Ḥawāšī Ibn Hišām ʿalá ʾAlfīyat Ibn Mālik, Ed. Ǧābir Ibn ʿAbdallāh Ibn Sarīʿ, PhD Thesis, al-Ǧāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Nabawīyah, 1440.

53) Ibn al-Warrāq, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, ʿIlal al-Naḥw, Ed. Maḥmūd Ǧāsim Muḥammad al-Darwīš, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 1420.

54) Ibn Yasʿūn, Yūsuf Ibn Yabqī, al-Miṣbāḥ li-mā ʾAʿtama min Šawāhid al-ʾĪḍāḥ, Ed. Muḥammad Ibn Ḥammūd al-Daʿǧānī, ʿImādat al-Baḥṯ al-ʿIlmī, al-Ǧāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Suʿūdīyah, 1429h

55) Ibn Yaʿīš, Yaʿīš Ibn ʿAlī, Šarḥ al-Mufaṣṣal, Qaddama la-hu: Imīl Badīʿ Yaʿqūb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1422.